

# المملكة المغربية

# الحرية والديمقراطية

## النشرة العامة

يطلب الاشتراك من المطبعة الرسمية الرباط - شالة الهاتف: 0537.76.50.25 - 0537.76.50.24 0537.76.54.13 الحساب رقم: 310 810 1014029004423101 33 المفتوح بالخبزينة الإقليمية بالرباط في إسم المحاسب المكلف بمداد خيل المطبعة الرسمية	تعريف الاشتراك		بيان النشرات	
	في الخارج	في المغرب		
		سنة		سنة أشهر
	فيما يخص النشرات الموجهة إلى الخارج عن الطريق العادي أو عن طريق الجو أو البريد الدولي السريع، تضاف إلى مبالغ التعريف المنصوص عليها يمتته مصاريف الإرسال كما هي محددة في النظام البريدي الجاري به العمل.	400 درهم	250 درهما	النشرة العامة .....
		200 درهم	-	نشرة مداولات مجلس النواب .....
		200 درهم	-	نشرة مداولات مجلس المستشارين .....
		300 درهم	250 درهما	نشرة الإعلانات القانونية والقضائية والإدارية .....
		300 درهم	250 درهما	نشرة الإعلانات المتعلقة بالتحفيظ العقاري .....
		200 درهم	150 درهما	نشرة الترجمة الرسمية .....

تدرج في النشرة العامة القوانين والنصوص التنظيمية ونصوص الأوقاف الدولية الموضوعة باللغة العربية وكذلك المقررات والوثائق التي تفرض القوانين أو النصوص التنظيمية الجاري بها العمل نشرها بالجريدة الرسمية

صفحة	فهرست	صفحة
1318	قرار لوزير التشغيل والشؤون الاجتماعية رقم 1139.15 صادر في 29 من صفر 1437 (11 ديسمبر 2015) بتحديد نموذج محضر الصلح المثبت بموجبه الاتفاق المبرم بين المصاب بالحادث أو ذوي حقوقه والمقاولة المؤمنة للمشغل .....	نصوص عامة
1323	قرار لوزير التشغيل والشؤون الاجتماعية رقم 2059.15 صادر في 29 من صفر 1437 (11 ديسمبر 2015) بتحديد مضمون النسخة الموجزة من القانون رقم 18.12 المتعلق بالتعويض عن حوادث الشغل الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.190 بتاريخ 6 ربيع الأول 1436 (29 ديسمبر 2014)، التي يجب على المقاولات والمؤسسات إصاقتها في الأماكن التي يباشر فيها الأجراء والمستخدمون عملهم .....	حوادث الشغل والأمراض المهنية.
1333	قرار لوزير التشغيل والشؤون الاجتماعية رقم 2609.15 صادر في 29 من صفر 1437 (11 ديسمبر 2015) بتحديد مصاريف الجنائز والمعايير المعتمدة لاحتساب مصاريف نقل جثمان المصاب في حالة الوفاة .....	قرار لوزير التشغيل والشؤون الاجتماعية رقم 1137.15 صادر في 29 من صفر 1437 (11 ديسمبر 2015) بتحديد النماذج المنصوص عليها في المواد 15 و17 و25 و145 و180 من القانون رقم 18.12 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.190 بتاريخ 6 ربيع الأول 1436 (29 ديسمبر 2014) المتعلق بالتعويض عن حوادث الشغل .....
1333	قرار لوزير التشغيل والشؤون الاجتماعية رقم 2610.15 صادر في 29 من صفر 1437 (11 ديسمبر 2015) بتحديد لائحة الوثائق والمستندات التي يمكن طلبها من طرف المقاولة المؤمنة للمشغل .....	قرار لوزير التشغيل والشؤون الاجتماعية رقم 1138.15 صادر في 29 من صفر 1437 (11 ديسمبر 2015) بتحديد نموذج الشهادة التي يسلمها المشغل للمصاب بحادثة الشغل أولاد ذوي حقوقه أو من يمثلهم .....

صفحة	قرار لوزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر رقم 423.16 صادر في 6 جمادى الأولى 1437 (15 فبراير 2016) بتحديد بعض المعادلات بين الشهادات
1346	.....
صفحة	قرار لوزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر رقم 424.16 صادر في 6 جمادى الأولى 1437 (15 فبراير 2016) بتحديد بعض المعادلات بين الشهادات
1347	.....
صفحة	قرار لوزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر رقم 425.16 صادر في 6 جمادى الأولى 1437 (15 فبراير 2016) بتحديد بعض المعادلات بين الشهادات
1347	.....
	<b>جماعة النكور. - تخطيط حدود الطرق العامة.</b>
	قرار لرئيس مجلس جماعة النكور رقم 1446.15 صادر في 4 رجب 1436 (23 أبريل 2015) بتخطيط حدود الطرق العامة المعنية فيها الأراضي المراد نزع ملكيتها.
1348	.....

## نظام موظفي الإدارات العامة

### نصوص خاصة

#### وزارة السياحة.

1349	قرار لوزير السياحة رقم 197.16 صادر في 17 من ربيع الأول 1437 (29 ديسمبر 2015) بتعيين ممثلي الإدارة والموظفين في اللجان الإدارية المتساوية الأعضاء المركزية المختصة إزاء موظفي وزارة السياحة .....
------	--

## إعلانات وبلاغات

1351	إعلان إلى المستوردين والمصدرين .....
1352	إعلان يتعلق بانتخاب أعضاء الفرقة التأديبية للمعشرين المقبولين في الجمرك .....

صفحة	المقاييس. - تحديد العلامة التي توضع عند الفحص الدوري لسنتي 2016 و2017.
------	--

1335	قرار لوزير الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي رقم 279.16 صادر في 16 من ربيع الآخر 1437 (27 يناير 2016) يتعلق بتحديد العلامة التي توضع على المقاييس عند الفحص الدوري لسنتي 2016 و2017 .....
------	--

## نصوص خاصة

### تفويض الإمضاء والمصادقة على الصفقات.

1336	قرار لوزير التربية الوطنية والتكوين المهني رقم 459.16 صادر في 28 من ربيع الآخر 1437 (8 فبراير 2016) بتفويض الإمضاء والمصادقة على الصفقات .....
------	--

1340	قرار لوزير التربية الوطنية والتكوين المهني رقم 460.16 صادر في 28 من ربيع الآخر 1437 (8 فبراير 2016) بتفويض الإمضاء .....
------	--

1344	قرار لوزير التربية الوطنية والتكوين المهني رقم 457.16 صادر في 2 جمادى الأولى 1437 (11 فبراير 2016) بتفويض المصادقة على الصفقات .....
------	--

1344	قرار لوزير التربية الوطنية والتكوين المهني رقم 458.16 صادر في 2 جمادى الأولى 1437 (11 فبراير 2016) بتفويض الإمضاء .....
------	---

### المعادلات بين الشهادات.

1345	قرار لوزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر رقم 421.16 صادر في 6 جمادى الأولى 1437 (15 فبراير 2016) بتحديد بعض المعادلات بين الشهادات .....
------	--

1346	قرار لوزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر رقم 422.16 صادر في 6 جمادى الأولى 1437 (15 فبراير 2016) بتحديد بعض المعادلات بين الشهادات .....
------	--

## نصوص عامة

- وصل إيداع التصريح بحادثة الشغل لدى المقابلة المؤمنة للمشغل :  
- إخبار المدير الإقليمي للتشغيل بوقوع حادثة الشغل من طرف  
المشغل :

- وصل إيداع نسخة من التصريح بحادثة الشغل لدى المدير  
الإقليمي للتشغيل :

- وصل إيداع مختلف الشواهد الطبية لدى المقابلة المؤمنة  
للمشغل :

- وصل إيداع نظير من مختلف الشواهد الطبية لدى المصالح  
المختصة بالمديرية الجهوية أو الإقليمية للتشغيل :

- الطلب المقدم من طرف المصاب إلى المقابلة المؤمنة للمشغل  
لمراجعة الإيراد على أساس تفاقم العاهة :

- الطلب المقدم من طرف ذوي الحقوق إلى المقابلة المؤمنة للمشغل  
لمراجعة التعويضات الممنوحة إذا توفي المصاب على إثر حادثة  
الشغل وبسببها :

- الطلب المقدم من طرف المصاب إلى المقابلة المؤمنة للمشغل  
للاستفادة من المصاريف والتعويضات :

- الطلب المقدم من طرف ذوي الحقوق إلى المقابلة المؤمنة للمشغل  
للاستفادة من المصاريف والتعويضات.

## المادة الثالثة

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 29 من صفر 1437 (11 ديسمبر 2015).

الإمضاء : عبد السلام الصديقي.

قرار لوزير التشغيل والشؤون الاجتماعية رقم 1137.15 صادر في  
29 من صفر 1437 (11 ديسمبر 2015) بتحديد النماذج  
المنصوص عليها في المواد 15 و 17 و 25 و 145 و 180  
من القانون رقم 18.12 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف  
رقم 1.14.190 بتاريخ 6 ربيع الأول 1436 (29 ديسمبر 2014)  
المتعلق بالتعويض عن حوادث الشغل.

## وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية.

بناء على القانون رقم 18.12 المتعلق بالتعويض عن حوادث  
الشغل، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.190 بتاريخ  
6 ربيع الأول 1436 (29 ديسمبر 2014)، ولا سيما المواد 15 و 17  
و 25 و 145 و 180 منه :

وعلى المرسوم رقم 2.15.559 الصادر في 21 من ذي الحجة 1436  
(5 أكتوبر 2015) بشأن تفويض السلط إلى وزير التشغيل والشؤون  
الاجتماعية، ولا سيما المادة الأولى منه،  
قرر ما يلي :

## المادة الأولى

تطبيقا لأحكام المادة 15 من القانون المشار إليه أعلاه رقم  
18.12 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.190 بتاريخ  
6 ربيع الأول 1436 (29 ديسمبر 2014)، يحدد، كما هو ملحق بهذا  
القرار، نموذج التصريح بحادثة الشغل من طرف المشغل أو أحد  
مأموريه للمقابلة المؤمنة.

## المادة الثانية

تطبيقا لأحكام المادة الأولى من المرسوم المشار إليه أعلاه  
رقم 2.15.559 الصادر في 21 من ذي الحجة 1436 (5 أكتوبر 2015)،  
تحدد، كما هو ملحق بهذا القرار، النماذج المنصوص عليها في المواد  
15 و 17 و 25 و 145 و 180 من القانون المشار إليه أعلاه رقم 18.12،

التالي بيانها :

\*  
\*

Royaume du Maroc  
Ministère de l'Emploi et des Affaires  
Sociales



المملكة المغربية  
وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية

ⵜⴰ ⵎⴰⵔⴰⵏⵜ ⵏ ⵎⴰⵔⴰⵎ  
ⵏ ⵓⵔⵓⵎ ⵏ ⵉⵔⵎⴰⵏ ⵏ ⵓⵔⵓⵎ ⵏ ⵉⵔⵎⴰⵏ ⵏ ⵓⵔⵓⵎ

### نموذج رقم 1

## التصريح بحادثة الشغل من طرف المشغل أو أحد مأموريه للمقاولة المؤمنة

(المادة 15 من القانون رقم 18.12 المتعلق بالتعويض عن حوادث الشغل)

أنا الموقع أسفله

بصفتي:

(\*) الإسم الشخصي والعائلي:

(\*) لدى المشغل أو المقاولة أو المؤسسة:

(\*) مقره (ها) الإجتماعي:

رقم الانخراط في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي أو في أي نظام آخر للحماية الاجتماعية:

أصرح طبقا لأحكام المادة 15 من القانون رقم 18.12 المتعلق بالتعويض عن حوادث الشغل

(\*) للمقاولة التأمين وإعادة التأمين:

(\*) أو لمملها القانوني:

(\*) مقرها/ مقره الاجتماعي:

(\*) رقم بوليصة ( عقد) التأمين: صالحة من: إلى

### بحادثة الشغل التي وقعت

(\*) بتاريخ: على الساعة: داخل مقر العمل: في إطار تكليف مهمة: أثناء مسافة الذهاب أو الإياب:

(\*) عنوان مكان وقوع الحادثة: المدينة:

(\*) نتجت عن الظروف والأسباب التالية:

(\*) وقد خلفت الحادثة للمصاب: إصابة خفيفة: إصابة بليغة: وفاة:

نوعية الأضرار البدنية في حالة الإصابة:

(\*) لم يترتب عن الحادثة توقف المصاب عن العمل:  (\*) ترتب عن الحادثة توقف المصاب عن العمل:

(\*) لمدة: يوما من: إلى غاية: طبقا للشهادة الطبية الأولية المؤرخة في

المسلمة من طرف الطبيب المعالج: بمؤسسة العلاج والاستشفاء:

شهود الحادثة:

1. السيد (ة): الجنسية: رقم البطاقة الوطنية للتعريف: العنوان

2. السيد (ة): الجنسية: رقم البطاقة الوطنية للتعريف: العنوان

### المعطيات المتعلقة بالمصاب بالحادثة

(\*) السيد (ة) الإسم الشخصي والعائلي: المزداد (ة) بتاريخ: ذكر  أنثى

(\*) مبيته (ها): عنوانه (ها):

(\*) رقم البطاقة الوطنية للتعريف: جنسيته (ها): تاريخ التشغيل:

رقم التسجيل بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي أو في أي نظام آخر للحماية الاجتماعية:

(\*) الأجر: اليومية:  أو الأسبوعية:  أو الشهرية:  أجره 12 شهرا السابقة للحادثة:

الحالة العائلية: عازب (ة):  متزوج (ة):  عدد الزوجات: عدد الأطفال:

في حالة الوفاة: عدد الأراامل: عدد اليتامي: عدد الأصول:

(\*) حوادث الشغل السابقة: تعرض المعني (ة) بالأمر لحادثة أو حوادث سابقة:  لم يتعرض المعني (ة) بالأمر لحادثة أو حوادث سابقة:

تاريخ وقوع الحادثة: نسبة العجز: تاريخ وقوع الحادثة: نسبة العجز:

تاريخ وقوع الحادثة: نسبة العجز: تاريخ وقوع الحادثة: نسبة العجز:

تاريخ وقوع الحادثة: نسبة العجز: تاريخ وقوع الحادثة: نسبة العجز:

حرر ب: في:

خاتم وتوقيع المصريح

### ملاحظات هامة:

- المعلومات التي تحمل علامة (\*) يتعين ملؤها وجوبا بصفة دقيقة من طرف المصريح.
- يتم التصريح خلال الخمسة أيام الموالية لتاريخ وقوع الحادثة على أبعد تقدير. إما بإيداعه مباشرة لدى المقاولة المؤمنة للمشغل مقابل وصل بالإيداع أو إرساله بواسطة رسالة مضمونة الوصول مع الإشعار بالتوصل.
- ما عدا في حالة القوة القاهرة أو الاستعانة المطلقة أو لأسباب مشروعة:
- يرفق التصريح بالحادثة بنظير من الشهادة الطبية الأولية وعند الاقتضاء، بمعضر الضابطة القضائية أو وصل معاينة الحادثة في حالة وقوعها أثناء مسافة الذهاب أو الإياب، ما لم تحمل دون ذلك أسباب مشروعة.
- في حالة عدم التصريح بحادثة الشغل تطبق الغرامة المنصوص عليها في المادة 186 من القانون رقم 18.12 المشار إليه أعلاه.

Royaume du Maroc

Ministère de l'Emploi et des Affaires  
Socialesالمملكة المغربية  
وزارة التشغيل و الشؤون الاجتماعية

ⵜ ⴰ ⴳⴷⴰ ⵜ ⴰ ⴳⴷⴰ ⵜ ⴰ ⴳⴷⴰ ⵜ ⴰ ⴳⴷⴰ  
ⵜ ⴰ ⴳⴷⴰ ⵜ ⴰ ⴳⴷⴰ ⵜ ⴰ ⴳⴷⴰ ⵜ ⴰ ⴳⴷⴰ

**نموذج رقم 2**

وصل إيداع التصريح بحادثة الشغل لدى المقاولاة المؤمنة للمشغل  
(المادة 15 من القانون رقم 18.12 المتعلق بالتعويض عن حوادث الشغل)

أنا الموقع أسفله

مقاولاة التأمين وإعادة التأمين:

أو ممثلها القانوني

مقرها / مقره الاجتماعي:

أشهد أن التصريح بالحادثة التي تعرض لها

بتاريخ

السيد (ة):

المزداد (ة) بتاريخ:

رقم البطاقة الوطنية للتعريف:

المشغل أو المقاولاة أو المؤسسة:

قد تم إيداعه

على الساعة:

بتاريخ:

بمكتب:

## المرفقات

نظير من الشهادة الطبية الأولية: 

عند الاقتضاء، محضر الضابطة القضائية أو وصل معاينة الحادثة في حالة وقوعها أثناء مسافة الذهاب أو الإياب، ما لم تحل  
دون ذلك أسباب مشروعة.

وحرر بي..... في:

خاتم وصفة وتوقيع من تسلم التصريح

Royaume du Maroc

Ministère de l'Emploi et des Affaires  
Socialesالمملكة المغربية  
وزارة التشغيل و الشؤون الاجتماعية+ XNAE+I ME. VOCE  
+ . C. M. O H I S O U S O E A T V. M O E U E I + E I . C E I E I**نموذج رقم 3**

ويصل إيداع مختلف الشواهد الطبية لدى المقاولة المؤمنة للمشغل  
(المادة 25 من القانون رقم 18.12 المتعلق بالتعمير عن حوادث الشغل)

أنا الموقع أسفله

مقاولة التأمين وإعادة التأمين:

أو ممثلها القانوني:

مقرها / مقره الاجتماعي:

أشهد أن الشهادة الطبية المدلى بها تبعا للحادثة التي تعرض (ت) لها

بتاريخ

السيد (ة):

المزاد (ة) بتاريخ:

رقم البطاقة الوطنية للتعريف:

المشغل أو المقاولة أو المؤسسة:

مرجع ملف الحادثة لدى مقاولة التأمين وإعادة التأمين:

طبيعة الشهادة الطبية المودعة:

الشهادة الطبية الأولية:

شهادة التمديد:

شهادة استئناف العمل:

شهادة الشفاء:

الشهادة الطبية المتعلقة بتحديد نسبة العجز:

شهادة الوفاة:

شهادة الانتكاس:

قد تم إيداعها

على الساعة:

بتاريخ:

بمكتب:

وحرر بـ: في:

خاتم وصفة وتوقيع من تسلم الشهادة الطبية

Royaume du Maroc

Ministère de l'Emploi et des Affaires  
Socialesالمملكة المغربية  
وزارة التشغيل و الشؤون الاجتماعية+ 378 5 39 11 11 00 00  
+ 378 5 39 11 11 00 00

## نموذج رقم 4

إخبار المدير الإقليمي للتشغيل بوقوع حادثة الشغل من طرف المشغل  
(المادة 17 من القانون رقم 18.12 المتعلق بالتعويض عن حوادث الشغل)

أنا الموقع أسفله :

بصفتي:

(\*) الإسم الشخصي والعائلي:

(\*) لدى المشغل أو المقاول أو المؤسسة:

(\*) مقره (ها) الاجتماعي:

(\*) القطاع الإنتاجي:

(\*) رقم الانخراط في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي أو في أي نظام آخر للحماية الاجتماعية:

(\*) غير مؤمن ضد حوادث الشغل:  مؤمن ضد حوادث الشغل: 

(\*) في حالة التأمين، لدى مقاوله التأمين وإعادة التأمين أو ممثلها القانوني:

(\*) مقرها (هـ) الاجتماعي:

(\*) رقم بوليصة (عقد) التأمين: ..... صالحة من: ..... إلى:

أخبر طبقاً لأحكام المادة 17 من القانون رقم 18.12 المتعلق بالتعويض عن حوادث الشغل:

(\*) المدير الإقليمي للتشغيل:

بالمديرية الإقليمية للتشغيل الكائن مقرها: ..... المدينة أو الإقليم:

## بحادثة الشغل التي وقعت

(\*) بتاريخ: ..... على الساعة: ..... داخل مقر العمل:  في إطار تكليف بمهمة:  أثناء مسافة الذهاب أو الإياب: 

(\*) عنوان مكان وقوع الحادثة:

(\*) نتجت عن الظروف والأسباب الآتية:

(\*) وقد تسببت الحادثة للمصاب في:

إصابة خفيفة:  إصابة بليغة:  وفاة: 

نوعية الأضرار البدنية في حالة الإصابة:

## المعطيات المتعلقة بالمصاب بالحادثة

(\*) السيد (ة) (الإسم الشخصي والعائلي): ..... المزداد (ة) بتاريخ: ..... ذكر:  أنثى: 

(\*) مهنته (ها): ..... عنوانه(ها): .....

(\*) رقم البطاقة الوطنية للتعريف: ..... جنسيته (ها): ..... تاريخ التشغيل: .....

(\*) رقم التسجيل بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي أو في أي نظام آخر للحماية الاجتماعية:

حوادث الشغل السابقة: تعرض المعني (ة) بالأمر لحوادث سابقة:  لم يتعرض المعني (ة) بالأمر لحوادث أو حوادث سابقة: 

تاريخ وقوع الحادثة: ..... نسبة العجز: ..... تاريخ وقوع الحادثة: ..... نسبة العجز: .....

تاريخ وقوع الحادثة: ..... نسبة العجز: ..... تاريخ وقوع الحادثة: ..... نسبة العجز: .....

تاريخ وقوع الحادثة: ..... نسبة العجز: ..... تاريخ وقوع الحادثة: ..... نسبة العجز: .....

في وحرر

خاتم وتوقيع المشغل

ملاحظات هامة:

- المعلومات التي تحمل علامة (\*) يتعين ملؤها وجوبا من طرف المشغل؛
- يحرر هذا الإخبار بالحادثة من طرف المشغل في نظيرين. ويحتفظ بنظير منه بعد ختمه من طرف المديرية الإقليمية للتشغيل المختصة؛
- يتعين على المصاب أو ذوي حقوقه، في حالة عدم إبرام المشغل لبوليصة (عقد) التأمين أو عدم خضوعه لإجبارية التأمين، إتباع المسطرة القضائية طبقا للكيفيات وللشروط المنصوص عنها في المواد من 141 إلى 144 من القانون المشار إليه أعلاه رقم 18.12؛
- في حالة عدم إخبار المشغل بوقوع كل حادثة الشغل تطبق في حقه الغرامة المنصوص عنها في المادة 186 من القانون السالف الذكر رقم 18.12.





Royaume du Maroc  
Ministère de l'Emploi et des Affaires  
Sociales



المملكة المغربية  
وزارة التشغيل و الشؤون الاجتماعية

ⵜⴰ ⵎⴰⵎⴻⵔⴰⵏⵜ ⵏ ⵍⵎⴰⵔⴷⵓ  
ⵏ ⵓⵔⵓⵎⴰⵏ ⵏ ⵓⵔⵓⵎⴰⵏ ⵏ ⵓⵔⵓⵎⴰⵏ ⵏ ⵓⵔⵓⵎⴰⵏ

### نموذج رقم 6

وصل إيداع نظير من مختلف الشواهد الطبية لدى المصالح المختصة بالمديرية الجهوية أو الإقليمية للتشغيل  
(المادة 25 من القانون رقم 18.12 المتعلق بالتعويض عن حوادث الشغل)

أنا الموقع أسفله

الإسم الشخصي والعائلي :

بصفتي :

لدى المديرية الجهوية أو الإقليمية للتشغيل :

مقرها :

أشهد أن نظيرا من الشهادة الطبية المدلى بها تبعا للحادثة التي تعرض لها

السيد (ة) : بتاريخ

رقم البطاقة الوطنية للتعريف: المزداد (ة) بتاريخ :

المشغل أو المقاول أو المؤسسة:

مرجع ملف الحادثة لدى مقاوله التأمين وإعادة التأمين:

طبيعة الشهادة المدلى بها :

الشهادة الطبية الأولية:

شهادة التمديد:

شهادة استئناف العمل:

شهادة الشفاء:

الشهادة الطبية المتعلقة بتحديد نسبة العجز:

شهادة الوفاة:

شهادة الانتكاس:

قد تم إيداعها

على الساعة : بتاريخ :

بمكتب :

وحرر بنا في :

خاتم وصفة وتوقيع من تسلم نظيرا من الشهادة الطبية

Royaume du Maroc  
Ministère de l'Emploi et des Affaires  
Sociales



المملكة المغربية  
وزارة التشغيل و الشؤون الاجتماعية  
ⵜⴰ ⵎⴰⵔⴰⵏⵜ ⵏ ⵓⵔⵓⵔ ⵏ ⵓⵔⵓⵔ ⵏ ⵓⵔⵓⵔ ⵏ ⵓⵔⵓⵔ  
ⵜⴰ ⵎⴰⵔⴰⵏⵜ ⵏ ⵓⵔⵓⵔ ⵏ ⵓⵔⵓⵔ ⵏ ⵓⵔⵓⵔ ⵏ ⵓⵔⵓⵔ

### نموذج رقم 7

الطلب المقدم من طرف المصاب إلى المقابلة المؤمنة للمشغل للاستفادة من المصاريف والتعويضات  
(المادة 180 من القانون رقم 18.12 المتعلق بالتعويض عن حوادث الشغل)

أنا الموقع أسفله،

(\*) السيد (ة) (الإسم الشخصي والعائلي): ..... المزداد (ة) بتاريخ: ..... ذكر:  أنثى:

(\*) المهنة: ..... العنوان: .....

(\*) رقم البطاقة الوطنية للتعريف: ..... الجنسية: ..... تاريخ التشغيل: .....

(\*) رقم التسجيل بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي أو في أي نظام آخر للحماية الاجتماعية: .....

(\*) الحالة العائلية: عازب (ة):  متزوج (ة):  عدد الزوجات: ..... عدد الأطفال: .....  
في حالة التمثيل القانوني: الإسم الشخصي والعائلي: ..... بصفته: .....

العنوان: .....

تبعاً لحادثة الشغل

(\*) تاريخ وقوع الحادثة: ..... على الساعة: ..... داخل مقر العمل:  في إطار تكليف بمهمة:  في مسافة الذهاب أو الإياب:

(\*) عنوان مكان وقوع الحادثة: ..... المدينة: .....

(\*) أسفرت الحادثة عن: ..... إصابة جسدية خفيفة:  إصابة جسدية بليغة:

(\*) وأن هذه الحادثة: لم يتم التصريح بها من طرف المشغل:  تم التصريح بها من طرف المشغل:  بتاريخ: .....

(\*) وترتب عنها عجز مؤقت عن العمل مدته: ..... يوماً، من: ..... إلى: ..... طبقاً للشهادة الطبية الأولية المؤرخة في: .....

المسلمة من طرف الطبيب المعالج الدكتور: ..... بمؤسسة العلاج والإستشفاء: .....

تاريخ الشفاء: ..... تاريخ استئناف العمل: ..... وذلك بصفتي أجيرو أو مستخدماً لدي

(\*) إسم المشغل أو المقابلة أو المؤسسة: .....

(\*) مقره (ها) الإجتماعي: .....

رقم الانخراط في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي أو في أي نظام آخر للحماية الاجتماعية: .....

أطلب الاستفادة من المصاريف والتعويضات المضمونة قانوناً من طرف

(\*) مقابلة التأمين وإعادة التأمين أو ممثلها القانوني: .....

مقره (ها) الإجتماعي: .....

رقم بوليصة (عقد) التأمين: ..... صالحة من: ..... إلى: .....

وحريري: ..... في: .....

توقيع صاحب الطلب

ملاحظات:

- المعلومات التي تحمل علامة (\*) بتعين ملؤها وجوباً من طرف صاحب الطلب:
- يحزر هذا الطلب من طرف المصاب في نظيرين، ويحتفظ المصاب بنظير منه بعد ختمه من طرف مقابلة التأمين وإعادة التأمين:
- يرفع الطلب إلى مقابلة التأمين وإعادة التأمين خلال أجل الخمس سنوات الموالية لتاريخ وقوع الحادثة:
- تحتفظ مقابلة التأمين وإعادة التأمين بالحق في طلب جميع الوثائق والمستندات طبقاً للمادة 139 من القانون المشار إليه أعلاه رقم 18.12.

Royaume du Maroc

Ministère de l'Emploi et des Affaires  
Socialesالمملكة المغربية  
وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعيةⵜⴰ ⴳⴻⴷⴰⵏⵜ ⴰⵎⴳⴷⴰⵢⵜ ⴰⵏ ⴷⵓⵔ ⴰⵙⴳⴻⵔⴰⵏⵜ  
ⵜⴰ ⴳⴻⴷⴰⵏⵜ ⴰⵎⴳⴷⴰⵢⵜ ⴰⵏ ⴷⵓⵔ ⴰⵙⴳⴻⵔⴰⵏⵜ

## نموذج رقم 7 مكرر

الطلب المقدم من طرف ذوي الحقوق إلى المقابلة المؤمنة للمشغل للاستفادة من المصاريف والتعويضات  
(المادة 180 من القانون رقم 18.12 المتعلق بالتعويض عن حوادث المشغل)

أنا الموقع أسفله

(\*) السيد (ة) (الإسم الشخصي والعائلي): ..... المزاد (ة) بتاريخ: .....

(\*) المهنة: ..... العنوان: .....

(\*) رقم البطاقة الوطنية للتعريف: ..... الجنسية: .....

(\*) بصفتي من ذوي الحقوق: ..... ونياية عن: .....

في حالة التمثيل القانوني: الإسم الشخصي والعائلي: ..... بصفته: .....

العنوان: .....

تبعاً لحادثة المشغل

(\*) تاريخ وقوع الحادثة: ..... على الساعة: ..... داخل مقر العمل:  في إطار تكليف بمهمة:  في مسافة الذهاب أو الإياب:

(\*) عنوان مكان وقوع الحادثة: ..... المدينة: .....

(\*) ترتب عنها وفاة في الحين:  أو بعد مدة من تاريخ وقوع الحادثة:  تاريخ الوفاة: .....

(\*) أن هذه الحادثة: ..... لم يتم التصريح بها من طرف المشغل:  تم التصريح بها من طرف المشغل:  بتاريخ: .....

الذي توفي (ت) على إثرها

(\*) السيد (ة) (الإسم الشخصي والعائلي للهلك (ة)): ..... المزاد (ة) بتاريخ: ..... ذكر:  أنثى:

(\*) مهنته (ها) أثناء حياته (ها): ..... العنوان: .....

(\*) رقم البطاقة الوطنية للتعريف: ..... جنسيته (ها): ..... تاريخ التشغيل: .....

رقم التسجيل بالصدوق الوطني للضمان الاجتماعي أو في أي نظام آخر للحماية الاجتماعية: .....

(\*) الحالة العائلية للهلك: عازب (ة):  متزوج (ة):  عدد الأرمال: ..... عدد الأطفال اليتامى: ..... عدد الأصول: .....

وذلك بصفته (ها) كان أجيراً (ة) أو مستخدماً (ة) لدى

(\*) إسم المشغل أو المقابلة أو المؤسسة: .....

(\*) مقره (ها) الاجتماعي: .....

رقم الانخراط في الصدوق الوطني للضمان الاجتماعي أو في أي نظام آخر للحماية الاجتماعية: .....

تطلب الاستفادة من المصاريف والتعويضات المضمونة قانوناً من طرف

(\*) مقابلة التأمين وإعادة التأمين أو ممثلها القانوني: .....

مقره (ها) الاجتماعي: .....

رقم بوليصة (عقد) التأمين: ..... صالحة من: ..... إلى: .....

وحرر بـ: ..... في: .....

توقيع ممثل ذوي الحقوق

ملاحظات:

- المعلومات التي تعمل علامة (\*) بتعين ملؤها وجوباً من طرف ذوي الحقوق أو من يمثلهم.
- يحذر هذا الطلب من طرف ممثل ذوي الحقوق في نظيرين. ويحتفظ بنظير منه بعد ختمه من طرف مقابلة التأمين وإعادة التأمين.
- يرفع الطلب إلى مقابلة التأمين وإعادة التأمين داخل أجل الخمس سنوات الموالية لتاريخ وقوع الحادثة.
- تحتفظ مقابلة التأمين وإعادة التأمين بالحق في طلب جميع الوثائق والمستندات طبقاً للمادة 139 من القانون المشار إليه أعلاه رقم 18.12.

Royaume du Maroc

Ministère de l'Emploi et des Affaires  
Socialesالمملكة المغربية  
وزارة التشغيل و الشؤون الاجتماعيةⵜⴰ ⵎⴰⵔⴰⵏⵜ ⵏ ⵎⴰⵔⴰⵎ  
ⵏ ⵓⵔⵓⵎ ⵏ ⵉⵎⵓⵔ ⵏ ⵓⵔⵓⵎ ⵏ ⵉⵎⵓⵔ ⵏ ⵓⵔⵓⵎ

## نموذج رقم 8

الطلب المقدم من طرف المصاب إلى المقابلة المؤمنة للمشغل لمراجعة الإيراد على أساس تفاقم العاهة  
(المادة 145 من القانون رقم 18.12 المتعلق بالتعويض عن حوادث الشغل)

أنا الموقع أسفله

(\*) السيد (ة) (الإسم الشخصي والعائلي): ..... المزداد (ة) بتاريخ: ..... ذكر:  أنثى: 

(\*) المهنة: ..... العنوان: .....

(\*) رقم البطاقة الوطنية للتعريف: ..... الجنسية: .....

رقم التسجيل بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي أو في أي نظام آخر للحماية الاجتماعية: .....

الحالة العائلية: عازب (ة):  متزوج (ة):  عدد الزوجات: ..... عدد الأطفال: .....

في حالة التمثيل القانوني: الإسم الشخصي والعائلي: ..... بصفته: .....

العنوان: .....

## المصاب بعاهة الشغل التي وقعت

(\*) بتاريخ: ..... على الساعة: ..... داخل مقر العمل:  في إطار تكليف بمهمة:  أثناء مسافة الذهاب أو الإياب: 

(\*) عنوان مكان وقوع الحادثة: ..... المدينة: .....

(\*) وقد أسفرت الحادثة عن: إصابة خفيفة:  إصابة بليغة: 

(\*) نسبة العجز التي خلفتها الحادثة: .....

## الممنوح على إثرها الإيراد العمري

(\*) إيراد عمري محول إلى رأسمال (\*) إيراد عمري سنوي 

(\*) رقم الإيراد

(\*) تاريخ الإستفادة من الإيراد أو الرأسمال

(\*) مبلغ الإيراد أو الرأسمال

## أطلب مراجعة الإيراد المنتوخ من طرف

(\*) مقابلة التأمين وإعادة التأمين أو ممثلها القانوني: .....

مقره (ها) الاجتماعي: .....

رقم ملف الحادثة لدى مقابلة التأمين وإعادة التأمين: .....

## على أساس تفاقم العاهة

(\*) تاريخ تفاقم العاهة: ..... لمدة: ..... يوما، من: ..... إلى غاية: .....

(\*) طبقا للشهادة الطبية المثبتة للتفاقم المؤرخة في: ..... المسلمة من طرف الطبيب المعالج: .....

بمؤسسة العلاج والإستشفاء: ..... تاريخ الشفاء: ..... تاريخ استئناف العمل: .....

وحرره: ..... في: .....

توقيع صاحب الطلب

## ملاحظات:

- المعلومات التي تحمل علامة (\*) يتعين ملؤها وجوبا من طرف صاحب الطلب;
- يصر هذا الطلب من طرف المصاب في نظيرين ويحتفظ المصاب بنظير منه بعد ختمه من طرف مقابلة التأمين وإعادة التأمين;
- يرفع الطلب إلى مقابلة التأمين وإعادة التأمين داخل أجل الخمس سنوات الموالية لتاريخ الشفاء طبقا للمادة 145 من القانون المشار إليه أعلاه رقم 18.12;
- تحتفظ مقابلة التأمين وإعادة التأمين بالحق في طلب جميع الوثائق والمستندات طبقا للمادة 139 من القانون السالف الذكر رقم 18.12.



قرار لوزير التشغيل والشؤون الاجتماعية رقم 1138.15 صادر في 29 من صفر 1437 (11 ديسمبر 2015)  
بتحديد نموذج الشهادة التي يسلمها المشغل للمصاب بحادثة الشغل أو لذوي حقوقه أو من يمثلهم

وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية،

بناء على القانون رقم 18.12 المتعلق بالتعويض عن حوادث الشغل الصادر بتنفيذه الظهير الشريف  
رقم 1.14.190 بتاريخ 6 ربيع الأول 1436 (29 ديسمبر 2014)، ولا سيما الفقرة الثانية من المادة 14 منه،

قرر ما يلي :

#### المادة الأولى

تطبيقا لأحكام الفقرة الثانية من المادة 14 من القانون المشار إليه أعلاه رقم 18.12، يحدد، كما هو ملحق  
بهذا القرار، نموذج الشهادة التي يسلمها المشغل، فور إخباره بالحادثة، للمصاب بالحادثة أو لذوي حقوقه أو من  
يمثلهم.

#### المادة الثانية

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 29 من صفر 1437 (11 ديسمبر 2015).

الإمضاء : عبد السلام الصديقي.

\*

\* \*

Royaume du Maroc

Ministère de l'Emploi et des Affaires  
Socialesالمملكة المغربية  
وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية+ . XNAE + I . NC . VOEΘ  
+ . C . U . Θ + I . ΘU : OEA + V . ΘUΘUEI + EI . C + I EI

نموذج الشهادة التي يسلمها المشغل للمصاب بحادثة الشغل أو لذوي حقوقه أو من يمثلهم.  
(الفقرة الثانية من المادة 14 من القانون رقم 18.12 المتعلق بالتعويض عن حوادث الشغل)

## أولاً: بيانات حول المشغل

(\*) اسم المشغل أو المقاول أو المؤسسة :  
(\*) الممثل القانوني للمشغل أو من ينوب عنه أو المقاول أو المؤسسة: ..... الصفة ..... مقره (ها) الاجتماعي: .....  
(\*) رقم الانخراط في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي أو في أي نظام آخر للحماية الاجتماعية:

## ثانياً: بيانات حول المقاول المؤمنة للمشغل

(\*) اسم مقاول التامين وإعادة التأمين :  
(\*) اسم الممثل القانوني لمقاول التامين وإعادة التأمين:  
(\*) مقرها (ه) الاجتماعي:  
(\*) رقم بوليصة (عقد) التأمين : ..... صالحه من: ..... إلى:

## ثالثاً: بيانات حول المصاب بحادثة الشغل

(\*) الاسم الشخصي والعائلي للمصاب :  
(\*) تاريخ ومكان الإزدياد : ..... رقم البطاقة الوطنية للتعريف: .....  
(\*) العنوان :  
الحالة العائلية: عازب (ة) :  متزوج (ة) :  عدد الزوجات : ..... عدد الأطفال: .....  
(\*) رقم التسجيل بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي أو في أي نظام آخر للحماية الاجتماعية:

## رابعاً: بيانات حول الحادثة

تاريخ وقوع الحادثة : ..... على الساعة : ..... داخل مقر العمل:  في إطار تكليف بمهمة:  أثناء مسافة الذهاب أو الإياب:   
مكان وقوع الحادثة:  
(\*) وقد أسفرت الحادثة عن : إصابة خفيفة:  إصابة بليغة:  وفاة:

وحرر بـ ..... في

## خاتم وتوقيع المشغل

## ملاحظات هامة:

- المعلومات التي تحمل علامة (\*) يتعين ملؤها وجوباً من طرف المشغل.
  - في حالة عدم تسليم المشغل لهذه الشهادة للمصاب أو لذوي حقوقه أو من يمثلهم فور إخباره بوقوع الحادثة، تطبق الغرامة المنصوص عليها في المادة 186 من القانون رقم 18.12 المتعلق بالتعويض عن حوادث الشغل.
  - تذكير ببعض أحكام مواد القانون رقم 18.12 السالف الذكر:
- المادة 14 (الفقرة الثانية):** (...) "وتعين على المشغل، فور إخباره بالحادثة، أن يسلم المصاب بالحادثة أو لذوي حقوقه أو من يمثلهم شهادة تتضمن، على الخصوص، اسمي المشغل والمصاب بالحادثة وعنوانهما ونوع الحادثة وتاريخ وقوعها، واسم المقاول المؤمنة ورقم بوليصة التأمين ورقم تسجيل المصاب بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، ويحدد نموذج هذه الشهادة بقرار للسلطة الحكومية المكلفة بالتشغيل."
- المادة 37 (البنود 1 و 2 و 3):** "يتحمل المشغل أو مؤمنه المصاريف التي يباينها سواء انقطع المصاب بالحادثة عن العمل أم لا:
- 1- مصاريف التشخيص والعلاجات الطبية والجراحية والصيدلانية ومصاريف الاستشفاء ومصاريف التحليلات والفحوصات والمصاريف الواجب أدائها للأطباء والمساعدين الطبيين، وبوجه عام جميع المصاريف التي يستوجبها علاج المصاب؛
  - 2- مصاريف المستلزمات الطبية التي تفرضها الحادثة بما فيها المصاريف التي تفرضها الحادثة والمتعلقة بنيل أجهزة استبدال أو تقويم الأعضاء أو بإصلاحها أو بتجديدها؛
  - 3- مصاريف نقل المصاب إلى محل إقامته الاعتيادي أو إلى مؤسسة عمومية أو خصوصية للاستشفاء والعلاج الأقرب من مكان وقوع الحادثة: (...)
- المادة 39 (الفقرة الثانية):** (...) "ولا يمكن للمؤسسات العمومية أو الخصوصية للاستشفاء والعلاج أو الطبيب المعالج أن يطالبوا المصاب بحادثة الشغل بأداء المصاريف المنصوص عليها في المادة 37 أعلاه إلا في الحالاتين التاليتين:
- 1- إذا لم يقدم المصاب الشهادة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة 14 أعلاه؛
  - 2- إذا قدم المصاب هذه الشهادة ووافق، قبل تلقيه العلاج الأولي، على تحمل مصاريف إضافية تتجاوز تعريف المصاريف المحددة في القرار المشترك المشار إليه في الفقرة الأولى من المادة 38 أعلاه، وفي هذه الحالة يجب أن تتضمن الشهادة الطبية الأولية موافقة المصاب على تحمل هذه المصاريف الإضافية."

قرار لوزير التشغيل والشؤون الاجتماعية رقم 1139.15 صادر في 29 من صفر 1437 (11 ديسمبر 2015) بتحديد نموذج محضر الصلح المثبت بموجبه الاتفاق المبرم بين المصاب بالحادثة أو ذوي حقوقه والمقولة المؤمنة للمشغل

وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية،

بناء على القانون رقم 18.12 المتعلق بالتعويض عن حوادث الشغل الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.190

بتاريخ 6 ربيع الأول 1436 (29 ديسمبر 2014)، ولا سيما الفقرة الثانية من المادة 133 منه،

قرر ما يلي :

#### المادة الأولى

تطبيقاً لأحكام الفقرة الثانية من المادة 133 من القانون المشار إليه أعلاه رقم 18.12، يحدد، كما هما ملحقان بهذا

القرار، نموذجاً محضر الصلح الذي يتم بموجبه إثبات الاتفاق المبرم بين المصاب بالحادثة أو ذوي حقوقه والمقولة المؤمنة للمشغل.

#### المادة الثانية

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 29 من صفر 1437 (11 ديسمبر 2015).

الإمضاء : عبد السلام الصديقي.

\*

\* \*





## سادساً: التعويض اليومي والمصاريف المضمونة قانوناً

المبلغ الإجمالي للتعويض اليومي : ..... المبلغ الذي تم أدائه: ..... المبلغ المتبقى أدائه: .....  
 المبلغ الإجمالي للمصاريف المنصوص عليها في البند 1 من المادة 37 من القانون المشار إليه أعلاه رقم 18.12: ..... المبلغ المؤدى في إطار  
 التحمل لمؤسسة الاستشفاء والعلاج أو الطبيب المعالج: ..... المبلغ المؤدى مباشرة للمصاب برسم التعويض عن  
 المصاريف: .....

المبلغ الإجمالي للمصاريف المنصوص عليها في البند 2 من المادة 37 المذكورة ...../..... المبلغ المؤدى في إطار التحمل لمؤسسة الاستشفاء والعلاج أو  
 الطبيب المعالج : ..... المبلغ المؤدى مباشرة للمصاب برسم التعويض عن المصاريف: .....  
 مصاريف نيل أجهزة استبدال أو تقويم الأعضاء أو بإصلاحها أو بتجديدها المنصوص عليها في البند 2 من المادة 37 المذكورة  
 التحمل المستقبلي لمصاريف إصلاح وتجديد أجهزة استبدال أو تقويم الأعضاء: .....  
 مصاريف أخرى: .....  
 نعم:  لا:

## سابعاً: التعويضات المضمونة قانوناً على شكل رأسمال أو إيراد عمري

المصاب (ة) غير البالغ (ة) سن الرشد القانوني:

مبلغ الإيراد السنوي الممنوح إلى غاية بلوغ سن الرشد القانوني: ..... تاريخ الانتفاع بالإيراد: ..... متأخرات الإيراد: .....  
 من: ..... إلى: ..... التاريخ المحدد لتحويل الإيراد المحول إلى رأسمال: ..... مبلغ الرأسمال: .....

المصاب (ة) البالغ (ة) سن الرشد القانوني:

مبلغ الإيراد المحول إلى رأسمال (نسبة العجز أقل من 10 في المائة): ..... /..... مبلغ الإيراد السنوي (نسبة العجز تساوي أو تفوق 10 في  
 المائة): ..... تاريخ الانتفاع بالإيراد: ..... متأخرات الإيراد: ..... من: ..... إلى: .....

## ثامناً: في حالة مراجعة الإيراد على أساس تفاقم العاهة

تاريخ تفاقم العاهة  نسبة العجز بعد التفاقم  المحددة بتاريخ

باتفاق مشترك بين الطبيب المعالج للمصاب، الدكتور  والطبيب الخبير المنتدب من قبل معاونة التأمين وإعادة التأمين، الدكتور

أو بناء على التقرير الطبي للطبيب الخبير المختص، الدكتور  المنجز بتاريخ: .....

مدة العجز المؤقت عن العمل الناتج عن تفاقم العاهة: ..... من ..... إلى .....

تاريخ شفاء المصاب: ..... تاريخ استئناف المصاب للعمل: .....

تاسعاً: المصاريف والتعويضات والإيرادات في حالة العاهة على أساس تفاقم العاهة

التعويض اليومي:

المبلغ الإجمالي للتعويض اليومي : ..... المبلغ الذي تم أدائه: ..... المبلغ المتبقى أدائه: .....  
 المصاريف المضمونة قانوناً:

المبلغ الإجمالي للمصاريف المنصوص عليها في البند 1 من المادة 37 المشار إليها أعلاه: ..... المبلغ المؤدى في إطار التحمل لمؤسسة الاستشفاء والعلاج  
 أو الطبيب المعالج: ..... المبلغ المؤدى مباشرة للمصاب برسم التعويض عن المصاريف: .....  
 المبلغ الإجمالي للمصاريف المنصوص عليها في البند 2 من المادة 37 المذكورة: ..... المبلغ المؤدى في إطار التحمل لمؤسسة الاستشفاء  
 والعلاج أو الطبيب المعالج: ..... المبلغ المؤدى مباشرة للمصاب برسم التعويض عن المصاريف: .....  
 مصاريف نيل أجهزة استبدال أو تقويم الأعضاء أو بإصلاحها أو بتجديدها المنصوص عليها في البند 2 من المادة 37 من القانون رقم 18.12: .....  
 التحمل المستقبلي لمصاريف إصلاح وتجديد أجهزة استبدال أو تقويم الأعضاء: .....  
 مصاريف أخرى: .....  
 نعم:  لا:

التعويضات الممنوحة على شكل إيراد:

مبلغ الإيراد السنوي المراجع: ..... تاريخ الانتفاع بالإيراد السنوي المراجع: ..... متأخرات الإيراد: .....  
 من: ..... إلى: ..... /..... تعويضات أخرى: .....

حرر محضر الصلح في ثلاث نظائر أصلية بـ في

خاتم وتوقيع الممثل القانوني للمقاولة المؤمنة توقيع المصاب (مصادق عليه)

تأشيرة المشغل. عند الاقتضاء

## ملاحظات هامة:

- طبقاً للصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، فإن هذه الوثيقة معفاة من واجبات الضريبة.
- يجب على معاونة التأمين وإعادة التأمين موافاة السلطة الحكومية المكلفة بالتشغيل بنسخة من محضر الصلح داخل أجل العشاء لثلاثة أشهر يتبدى من تاريخ التوقيع عليه، وذلك طبقاً للفقرة الثانية من المادة 136 من القانون رقم 18.12 المتعلق بالتعويض عن حوادث المشغل.





قرار لوزير التشغيل والشؤون الاجتماعية رقم 2059.15 صادر في 29 من صفر 1437 (11 ديسمبر 2015) بتحديد مضمون النسخة الموجزة من القانون رقم 18.12 المتعلق بالتعويض عن حوادث الشغل الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.190 بتاريخ 6 ربيع الأول 1436 (29 ديسمبر 2014)، التي يجب على المقاولات والمؤسسات إلصاقها في الأماكن التي يباشر فيها الأجراء والمستخدمون عملهم.

وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية،

بناء على القانون رقم 18.12 المتعلق بالتعويض عن حوادث الشغل الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.190 بتاريخ 6 ربيع الأول 1436 (29 ديسمبر 2014)، ولا سيما المادة 13 منه ،

قرر ما يلي :

#### المادة الأولى

تطبيقاً لأحكام المادة 13 من القانون المشار إليه أعلاه رقم 18.12، يحدد، كما هو ملحق بهذا القرار، مضمون النسخة الموجزة من القانون المذكور، التي يجب على المقاولات والمؤسسات إلصاقها في الأماكن التي يباشر فيها الأجراء والمستخدمون عملهم، مع إسم وعنوان المقاول المؤمنة والمديرية الجهوية أو الإقليمية للتشغيل المختصة وعنوانها.

#### المادة الثانية

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، وينسخ القرار الصادر في 22 أكتوبر 1955 بتحديد موجز ظهير 25 يونيو 1927، الذي ينبغي إلصاقه، المتعلق بالتعويض عن حوادث الشغل.

وحرر بالرباط في 29 من صفر 1437 (11 ديسمبر 2015).

الإمضاء : عبد السلام الصديقي.

\*

\* \*

مضمون النسخة الموجزة للقانون رقم 18.12 المتعلق بالتعويض عن حوادث الشغل التي يجب على المقاولات والمؤسسات إلصاقها في الأماكن التي يباشر فيها الأجراء والمستخدمون عملهم.

<b>بيانات حول المقابلة أو المؤسسة</b>	
إسم المقابلة أو المؤسسة:	.....
مقرها الاجتماعي:	.....
رقم الانخراط في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي أو في أي نظام آخر للحماية الاجتماعية:	.....
<b>بيانات حول المقابلة المؤمنة للمشغل</b>	
مقابلة التأمين وإعادة التأمين:	رقم الهاتف: .....
أو ممثلها القانوني:	رقم الهاتف: .....
مقرها (هـ) الاجتماعي:	.....
رقم بوليصة (عقد) التأمين:	صالحة من .....
<b>بيانات حول المديرية الجهوية أو الإقليمية للتشغيل المختصة</b>	
المديرية الجهوية أو الإقليمية للتشغيل المختصة:	المدينة: .....
عنوانها الإداري:	رقم الهاتف: .....

### تعريف حادثة الشغل

تعتبر حادثة شغل كل حادثة، كيفما كان سببها يترتب عنها ضرر، للمستفيد من أحكام القانون السالف الذكر رقم 18.12، سواء كان أجيرا أو يعمل بأية صفة تبعية كانت وفي أي محل كان إما لحساب مشغل واحد أو عدة مشغلين، وذلك بمناسبة أو بسبب الشغل أو عند القيام به، ولو كانت هذه الحادثة ناتجة عن قوة قاهرة أو كانت ظروف الشغل قد تسببت في مفعول هذه القوة أو زادت في خطورتها إلا إذا أثبت المشغل أو مؤمنه طبقا للقواعد العامة للقانون أن مرض المصاب كان سببا مباشرا في وقوع الحادثة.

تعتبر كذلك بمثابة حادثة شغل الحادثة الواقعة للمستفيد من أحكام القانون المذكور في مسافة الذهاب أو الإياب بين:

- محل الشغل ومحل إقامته الرئيسية أو إقامة ثانوية تكتسي صبغة ثابتة أو أي محل آخر يتوجه إليه بصفة اعتيادية؛

- محل الشغل والمحل الذي يتناول فيه بصفة اعتيادية طعامه وبين هذا الأخير ومحل إقامته.

ولا تعتبر الحادثة بمثابة حادثة شغل إذا انقطع أو انحرف الأجير أو المستخدم عن مساره المعتاد لسبب لا تبرره الحاجيات الأساسية للحياة العادية أو تلك المرتبطة بمزاولة النشاط المهني للمصاب.

### صبغة النظام العام للقانون رقم 18.12 المتعلق بالتعويض عن حوادث الشغل

يتم التعويض عن الأضرار الناتجة عن حوادث الشغل طبق الشروط والكيفيات والمساطر المنصوص عليها في القانون المشار إليه أعلاه رقم 18.12.

لا تحول أحكام القانون المذكور دون استفادة الأشخاص المصابين بحوادث الشغل أو ذوي حقوقهم من أحكام أكثر فائدة تتضمنها مقتضيات النظام الأساسي أو الداخلي للمقابلة أو عقد الشغل أو اتفاقية الشغل الجماعية أو عقد التأمين.

يتوقف عقد الشغل مؤقتا، طبقا لمقتضيات المادة 32 من القانون رقم 65.99 المتعلق بمدونة الشغل، أثناء فترة العجز المؤقت الناتج عن حادثة شغل أو مرض مهني.

تعتبر باطلة بحكم القانون كل اتفاقية مخالفة لأحكام القانون السالف الذكر رقم 18.12 التي تعتبر من النظام العام، وبصفة خاصة كل اتفاقية يباشر المشغل بموجبها اقتطاعات من أجور الأجراء أو المستخدمين للتأمين الكلي أو الجزئي عن حوادث الشغل أو للتخفيف من التكاليف التي يمكن أن يتحملها تطبيقا لأحكام القانون المذكور في حالة عدم إبرامه لعقد تأمين.

## مجال التطبيق والأشخاص المستفيدون من أحكام القانون رقم 18.12 المتعلق بالتعويض عن حوادث الشغل

يستفيد من أحكام القانون المشار إليه أعلاه رقم 18.12 الأشخاص المتدربون والمأجورون، العاملون لحساب مشغل واحد أو عدة مشغلين في مقاولات الصناعة العصرية والتقليدية والمقاولات التجارية ومقاولات الصيد البحري وتربية الأحياء المائية والاستغلالات الفلاحية والغابوية وملحقاتها وكذا الأشخاص المشتغلون مع جمعية أو تعاونية أو هيئة سياسية أو نقابية أو رابطة أو منظمة أو شركة مدنية، কিفما كانت طريقة أداء أجورهم وشكل عقد عملهم أو نوعه وصلاحيته وطرق تنفيذه.

كما يستفيد من أحكامه جميع الأشخاص الذين يشتغلون في قطاع الخدمات، وبشكل عام، جميع الأشخاص الذين ارتبطوا بعقد شغل ولا يدخل شغلهم في نطاق أي نشاط من النشاطات المشار إليها في الفقرة الأولى أعلاه.

يستفيد أيضا من أحكام القانون السالف الذكر رقم 18.12 :

1 - الأشخاص الذين يضعون أنفسهم، في مقابلة ما، رهن إشارة الزبناء لكي يقدموا إليهم مختلف الخدمات، سواء كان ذلك بتكليف من رئيس المقابلة أو برضاه :

2 - الأشخاص الذين عهدت إليهم مقابلة واحدة بمباشرة مختلف البيوعات ويتلقى مختلف الطلبات، إذا كان هؤلاء الأشخاص يمارسون مهنتهم في محل سلمته لهم المقابلة ويتقيدون بالشروط والأئمنة التي تفرضها تلك المقابلة :

3 - الأجراء المشتغلون بمنازلتهم :

4 - البحارة المتوفرون على البطاقة، وذلك طبقا للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل :

5 - أجراء المقاولات المنجمية :

6 - الصحفيون والفنانون المهنيون :

7 - أجراء الصناعة السينمائية :

8 - البوابون في البنايات المعدة للسكنى :

9 - العمال المنزليون.

يستفيد كذلك من أحكامه :

1 - مستخدمو وأجراء المقاولات والمؤسسات العمومية غير الخاضعين للنظام المطبق على موظفي الدولة المتمرتين والمرسمين :

2 - مستخدمو الجماعات المحلية المؤقتون والعرضيون والمياومون والمتعاقدون :

3 - الأعوان غير المرسمين التابعون للإدارات العمومية :

4 - الأشخاص المقبولون للمساهمة في أعمال الإدارة أو التأطير أو التدبير بقطاع الشباب والرياضة :

5 - الأشخاص الذين يمارسون عملا في إطار الإنعاش الوطني :

6 - المعتقلون الذين يمارسون عملا بالمؤسسات السجنية :

7 - الأحداث الموضوعون بقرار في مراكز الإصلاح والتهديب والذين يتابعون تكويننا مهنيا.

يستفيد أيضا من أحكام القانون المذكور الطلبة الخارجيون والداخليون والمقيمون بالمراكز الاستشفائية غير الموظفين وتلاميذ مؤسسات التعليم التقني ومراكز التأهيل أو التكوين المهني، العمومية أو الخصوصية، وكذا المستفيدين من برامج التدرج المهني أو من تدريب من أجل الإدماج المهني، وذلك فيما يخص الحوادث الواقعة بسبب الأشغال العملية التي يقوم بها هؤلاء أو بمناسبة القيام بها.

ولا تطبق الأحكام السابقة على الحوادث الواقعة لتلاميذ المؤسسات أو المراكز المذكورة أعلاه أثناء تلقيهم الدروس النظرية التي لا تحتوي على أعمال يدوية ودروس التعليم العام وكذا الحوادث الواقعة أثناء مسافة الذهاب أو الإياب.

يمكن للمشغلين وللعمال المستقلين وللأشخاص الذين يزاولون مهنة حرة وكذا لجميع الأشخاص الآخرين الذين يزاولون نشاطا غير مأجور أن يجعلوا أنفسهم أو أفراد عائلاتهم يستفيدون من أحكام القانون السالف الذكر رقم 18.12 فيما يخص الحوادث التي قد يصابون بها بسبب الشغل أو بمناسبة القيام به. وتتم الاستفادة من أحكام القانون المذكور من خلال تخويل الفئات المشار إليها في الفقرة السابقة حق إبرام عقود للتأمين عن حوادث الشغل لدى مقاولات التأمين المرخص لها بذلك.

وتطبق أيضا أحكام القانون المذكور على الأجراء والمستخدمين المصابين بأمراض مهنية طبقا للشروط المحددة في النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالأمراض المهنية.

## التزامات و واجبات الأجراء والمستخدمين المصابين بحوادث الشغل والشواهد الطبية

يتعين على المصاب بحادثة شغل أو ذوي حقوقه أو من يمثلهم أن يخبر بها المشغل أو أحد مأموريه أو أن يعمل على إخباره بها في اليوم الذي طرأت فيه الحادثة أو في ظرف الثمانية والأربعين ساعة على أبعد تقدير، ما عدا في حالة القوة القاهرة أو الاستحالة المطلقة أو لأسباب مشروعة.

يحرر الطبيب المعالج، في أربعة نظائر، شهادة طبية أولية تتضمن حالة المصاب بالحادثة والنتائج المترتبة عنها وكذا المضاعفات المحتملة لها وعلى الخصوص المدة المحتملة للعجز المؤقت عن العمل إذا كانت النتائج غير محددة بدقة.

يمكن للطبيب المعالج تحرير شهادة طبية، في أربعة نظائر، لتمديد المدة الأولى للعجز بطلب من المصاب أو المشغل أو مؤمنه، إذا لم يتم شفاء المصاب بعد انصرام مدة العجز المحددة في الشهادة الطبية الأولية.

يحرر الطبيب المعالج، في أربعة نظائر، شهادة طبية تتضمن بدقة شروط استئناف المصاب للعمل إذا كان من شأن هذا الاستئناف أن يساعده على شفائه.

يحرر الطبيب المعالج، في أربعة نظائر، شهادة طبية للشفاء تتضمن النتائج النهائية للحادثة والتي لم تتم معرفتها من قبل وكذا تاريخ الشفاء إذا تم شفاء المصاب بالحادثة دون عجز دائم عن العمل أو مع عجز دائم عنه.

إذا خلفت الحادثة عجزا دائما للمصاب، يحدد الطبيب المعالج، باتفاق مشترك مع الطبيب الخبير المنتدب من قبل المقاوله المؤمنة للمشغل، نسبة العجز اعتمادا على الجدول المتعلق بالعجز المحدد بقرار مشترك للسلطتين الحكوميتين المكلفتين بالتنشغيل والصحة.

في حالة عدم توصل الطرفين إلى اتفاق مشترك بخصوص تحديد نسبة العجز، يمكن للمقاوله المؤمنة للمشغل تعيين طبيب خبير مختص ببناء على اقتراح من الطبيب المعالج للمصاب. وفي هذه الحالة، يتعين على الطبيب الخبير المختص تقديم تقرير طبي داخل أجل أقصاه شهر يبتدئ من تاريخ التعيين.

تحرر جميع الشواهد الطبية في أربعة نظائر (الشهادة الطبية الأولية وشهادة التمديد وشهادة استئناف العمل وشهادة الشفاء وشهادة الوفاة وشهادة الانتكاس) وكذا الشهادة الطبية أو التقرير الطبي لتحديد نسبة العجز.

يتعين على المصاب أو ذوي حقوقه أو من يمثلهم موافاة المشغل مباشرة بثلاث نظائر من هذه الشواهد داخل أجل الأربع والعشرين ساعة، (باستثناء شهادة الانتكاس)، الموالية لتاريخ تحريرها، ما عدا في حالة القوة القاهرة أو الاستحالة المطلقة أو لأسباب مشروعة.

يتعين على المصاب بالحادثة في حالة الانتكاس، داخل أجل الخمس سنوات الموالية لتاريخ الشفاء، موافاة المشغل بثلاث نظائر من الشهادة الطبية المثبتة لحالته الصحية والنتائج المحتملة لهذا الانتكاس، وذلك داخل أجل الثمانية والأربعين ساعة الموالية لتاريخ تحريرها، ما عدا في حالة القوة القاهرة أو الاستحالة المطلقة أو لأسباب مشروعة.

يجب على المصاب الاستجابة للمراقبة الطبية الممكن إجراءها من طرف طبيب واحد مختص أو عدة أطباء مختصين المعينين من طرف المشغل أو مؤمنه بعد توجيه إشعار ثان بذلك برسالة مضمونة الوصول مع الإشعار بالتوصل قبل تاريخ إجراء المراقبة بخمسة أيام على الأقل تحت طائلة إيقاف التعويض، ما لم تحل دون ذلك قوة القاهرة أو أسباب مشروعة.

إذا شهد الطبيب أو الأطباء المعينون لإجراء المراقبة الطبية في رسالتين مضمونتي الوصول مع الإشعار بالتوصل موجهة إحداهما إلى المشغل أو مؤمنه والأخرى إلى المصاب بالحادثة أو الطبيب المعالج، بأن هذا الأخير قادر على استئناف عمله ونازعه في ذلك المصاب أو الطبيب المعالج برسالة مضمونة الوصول مع الإشعار بالتوصل موجهة إلى المشغل أو مؤمنه، وجب إجراء مراقبة طبية من طرف طبيب خبير مختص، في ظرف الخمسة أيام الموالية لتاريخ تسلم هذه الرسالة.

## التزامات و واجبات المشغل

يتعين على المشغل، فور إخباره بالحادثة، أن يسلم المصاب بالحادثة أو لذوي حقوقه أو من يمثلهم شهادة، وفق النموذج المحدد بقرار للسلطة الحكومية المكلفة بالتنشغيل، تتضمن، على الخصوص، إسمي المشغل والمصاب بالحادثة وعنوانهما ونوع الحادثة وتاريخ وقوعها، وإسم المقاوله المؤمنة ورقم بوليصة التأمين ورقم تسجيل المصاب بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

يجب على المشغل أو أحد مأموريه أن يصرح للمقاوله المؤمنة بكل حادثة أخبر بها أو علم بها، ولو استمر المصاب بالحادثة في العمل، خلال الخمسة أيام الموالية لتاريخ وقوعها على أبعد تقدير، ما عدا في حالة القوة القاهرة أو الاستحالة المطلقة أو لأسباب مشروعة، وذلك طبقا لأحكام المادة 20 من القانون رقم 17.99 المتعلق بمدونة التأمينات الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.02.238 بتاريخ 25 من رجب 1423 (3 أكتوبر 2002)، كما تم تغييره وتتميمه.



يتعين على المشغل إيداع نظير من مختلف الشواهد الطبية. مقابل وصل بالإيداع، مباشرة لدى المصالح المختصة بالمديرية الجهوية أو الإقليمية للتشغيل أو إرسالها إلى المدير الإقليمي للتشغيل بواسطة رسالة مضمونة الوصول مع الإشعار بالتوصل، وذلك داخل أجل خمسة أيام الموالية لتاريخ إيداعها لدى المقابلة المؤمنة أو إرسالها إليها، ما عدا في حالة القوة القاهرة أو الاستحالة المطلقة أو لأسباب مشروعة.

يمكن للمشغل أو مؤمنه أن يعين طبيبا واحدا مختصا أو عدة أطباء مختصين من أجل إطلاعهم على الحالة الصحية للمصاب خلال فترة العلاج.

ويمكن للطبيب أو الأطباء المعيّنين إجراء مراقبة طبية على المصاب بحضور الطبيب المعالج بعد إشعارهما بذلك برسالة مضمونة الوصول مع الإشعار بالتوصل قبل تاريخ إجراء المراقبة بخمسة أيام على الأقل.

#### التأمين الإجباري عن حوادث الشغل

يجب على المشغلين الخاضعين لأحكام الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.72.184 الصادر في 15 من جمادى الآخرة 1392 (27 يوليو 1972) المتعلق بنظام الضمان الاجتماعي، كما تم تغييره وتتميمه، أن يبرموا لزوما لدى مقاولات التأمين المرخص لها بذلك عقد تأمين يضمن المصاريف والتعويضات المنصوص عليها في القانون المشار إليه أعلاه رقم 18.12.

ويستفيد أيضا من إلزامية التأمين المنصوص عليه في القانون المذكور مستخدمو الجماعات المحلية المؤقتون والعرضيون والمياومون والمتعاقدون ومستخدمو المؤسسات العمومية غير الخاضعين لنظام الوظيفة العمومية أو لنظام الضمان الاجتماعي المشار إليه أعلاه.

يجب على المشغلين المنصوص عليهم أعلاه عند إبرامهم لعقود التأمين أو تجديدها، أن يوجهوا إلى مقابلة التأمين المعنية بالأمر نسخة مصادقا عليها من إرسالية التصريح بالأجراء والأجور المنجزة طبقا لأحكام الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.72.184 السالف الذكر والنصوص التنظيمية الصادرة لتطبيقه.

كما يجب على المشغلين إخبار المقاولات المؤمنة لهم بجميع التصريحات الجديدة للأجراء المنجزة لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وذلك داخل أجل العشرين يوما من الشهر الموالي لتاريخ التصريح بهم لدى الصندوق المذكور. كما يجب عليهم موافاة المقابلة المؤمنة، داخل نفس الأجل الموالي لتاريخ الفسخ، بقائمة الأجراء الذين تم فسخ عقود عملهم.

يتم التصريح إما بإيداعه مباشرة لدى المقابلة المؤمنة للمشغل مقابل وصل بالإيداع أو يرسل بواسطة رسالة مضمونة الوصول مع الإشعار بالتوصل. ويتم وفق النموذج المحدد بقرار لوزير التشغيل والشؤون الاجتماعية.

يرفق التصريح بالحادثة:

- بنظير من الشهادة الطبية الأولية؛

- عند الاقتضاء، بمحضر الضابطة القضائية أو وصل معاينة الحادثة في حالة وقوعها أثناء مسافة الذهاب أو الإياب، ما لم تحل دون ذلك أسباب مشروعة.

يجب على المشغل إخبار المدير الإقليمي للتشغيل بكل حادثة شغل وقعت في دائرة اختصاصه الترابي، خلال الخمسة أيام الموالية لتاريخ وقوعها على أبعد تقدير، ما عدا في حالة القوة القاهرة أو الاستحالة المطلقة أو لأسباب مشروعة، وموافاته، عند الاقتضاء، مقابل وصل بالإيداع بنسخة من التصريح بالحادثة داخل أجل الخمسة أيام الموالية لتاريخ إيداعه لدى المقابلة المؤمنة، ما عدا في حالة القوة القاهرة أو الاستحالة المطلقة أو لأسباب مشروعة، أو إرساله إليه بواسطة رسالة مضمونة الوصول مع الإشعار بالتوصل.

يتعين على المشغل إيداع مختلف الشواهد الطبية (الشهادة الطبية الأولية وشهادة التمديد وشهادة استئناف العمل وشهادة الشفاء وشهادة الوفاة وشهادة الانتكاس) لدى المقابلة المؤمنة داخل أجل الثمانية والأربعين ساعة الموالية لتاريخ التوصل بها.

يجب إرفاق التصريح بالحادثة بالشهادة الطبية المثبتة للوفاة إذا أدت الحادثة إلى الوفاة في الحين. أما إذا توفي المصاب بعد فترة من وقوع الحادثة، فيجب على المشغل أن يودع هذه الشهادة لدى المقابلة المؤمنة في ظرف الثمانية والأربعين ساعة الموالية لتاريخ التوصل بها، ما لم تحل دون ذلك قوة القاهرة أو أسباب مشروعة.

يتعين على المشغل أن يودع لدى المقابلة المؤمنة نظيرا من الشهادة الطبية المثبتة للحالة الصحية للمصاب في حالة الانتكاس والنتائج المحتملة له داخل أجل الثمانية والأربعين ساعة الموالية لتاريخ التوصل بها.

تودع لدى المقابلة المؤمنة للمشغل، مباشرة مقابل وصل بالإيداع أو ترسل بواسطة رسالة مضمونة مع الإشعار بالتوصل، مختلف الشواهد الطبية: الشهادة الطبية الأولية وشهادة التمديد وشهادة استئناف العمل وشهادة الشفاء وشهادة الوفاة وشهادة الانتكاس.

## في حالة عدم إبرام المشغلين عقود التأمين أو عدم خضوعهم لإجبارية التأمين

يتعين على المصاب بحادثة الشغل أو ذوي حقوقه اتباع المسطرة القضائية، في حالة عدم خضوع المشغل لإجبارية التأمين أو لعدم إبرامه لعقد التأمين.

يمكن للمشغل غير المؤمن أن يبرم مع المصاب بحادثة الشغل أو ذوي حقوقه صلحا قضائيا بالمحكمة الابتدائية المختصة من أجل تمكينهم من الاستفادة من المصاريف والتعويضات التي يضمنها القانون، وذلك طبقا لأحكام الظهير الشريف بمثابة قانون السالف الذكر رقم 1.74.447 الصادر في 11 من رمضان 1394 (28 سبتمبر 1974).

يجب على كل مشغل غير مؤمن له، باستثناء الدولة، أن يؤدي للصندوق الوطني للتقاعد والتأمين، المحدث بموجب الظهير الشريف رقم 1.59.301 الصادر في 27 أكتوبر 1959، الرأسمال اللازم لتأسيس الإيراد المقدر طبق التعريفة المحددة بمرسوم، وذلك في ظرف الستين يوما الموالية لتاريخ صدور الأمر القضائي بالتصالح أو الحكم أو القرار القضائي القاضي بمنح الإيراد للمصاب أو لذوي حقوقه.

إذا لم يباشر الأداء من قبل المشغل خلال الأجل المحدد في الفقرة السابقة، يوجه الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين إلى المشغل إنذارا بأداء الرأسمال في ظرف الثلاثين يوما الموالية للتاريخ المحدد في الإنذار.

ويلزم المشغل بأن يدفع لصندوق الضمان، مبلغا يساوي واحدا في المائة (1%) من مبلغ الرأسمال عن كل يوم تأخير غير مبرر ابتداء من تاريخ انصرام الأجل المحدد في الإنذار المشار إليه في الفقرة السابقة.

يتحمل المشغل أو مؤمنه، بحكم القانون، الصوائر القضائية ومصاريف المساعدة القضائية الممنوحة للمصابين بحوادث الشغل طبقا لأحكام النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.

### تحمل المصاريف

يتحمل المشغل أو مؤمنه المصاريف الآتي بيانها سواء انقطع المصاب بالحادثة عن العمل أم لا:

1 - مصاريف التشخيص والعلاجات الطبية والجراحية والصيدلية ومصاريف الاستشفاء ومصاريف التحليلات والفحوصات والمصاريف الواجب أدائها للأطباء وللمساعدين الطبيين، وبوجه عام جميع المصاريف التي يستوجبها علاج المصاب؛

2 - مصاريف المستلزمات الطبية التي تفرضها الحادثة بما فيها المصاريف التي تفرضها الحادثة والمتعلقة بنيل أجهزة استبدال أو تقويم الأعضاء أو بإصلاحها أو بتجديدها؛

3- مصاريف نقل المصاب إلى محل إقامته الاعتيادي أو إلى مؤسسة عمومية أو خصوصية للاستشفاء والعلاج الأقرب من مكان وقوع الحادثة؛

4 - في حالة الوفاة، مصاريف الجنازة ومصاريف نقل الجثمان إلى مكان الدفن.

لا يمكن للمؤسسات العمومية أو الخصوصية للاستشفاء والعلاج أو الطبيب المعالج أن يطالبوا المصاب بحادثة الشغل بأداء المصاريف المنصوص عليها أعلاه إلا في الحالتين التاليتين:

1- إذا لم يقدم المصاب الشهادة المسلمة من طرف المشغل:

2- إذا قدم المصاب هذه الشهادة ووافق، قبل تلقيه العلاج الأولي، على تحمل مصاريف إضافية تتجاوز تعريفه المصاريف المعمول بها. وفي هذه الحالة يجب أن تتضمن الشهادة الطبية الأولية موافقة المصاب على تحمل هذه المصاريف الإضافية.

### التعويضات المضمونة قانونا

يخول التعويض عن الضرر للمصاب أو لذوي حقوقه الحق في ما يلي:

1- تعويض يومي طيلة مدة العجز المؤقت:

2- تعويض على شكل إيراد في حالة العجز الدائم:

3- تعويض على شكل إيراد لذوي حقوق المصاب في حالة الوفاة.

يتحمل المشغل أو مؤمنه التعويض اليومي المستحق للمصاب ابتداء من اليوم الموالي لتاريخ وقوع الحادثة وطيلة مدة العجز المؤقت إلى غاية يوم الشفاء أو يوم الوفاة، وذلك دون تمييز بين أيام العمل وأيام الراحة الأسبوعية وأيام العطل الرسمية أو الأعياد.

ويتحمل المشغل الأجرة الكاملة ليوم وقوع الحادثة أيا كانت طريقة أدائها.

يساوي التعويض اليومي، طيلة مدة العجز المؤقت عن العمل، ثلثي

الأجر اليومي كما هو محدد في القانون السالف الذكر رقم 18.12.

يساوي الإيراد الممنوح للمصاب بعجز دائم عن العمل الأجرة السنوية مضروبة في نسب العجز المحددة كما يلي :

- نصف نسبة العجز الدائم عن العمل عندما لا يتعدى هذا العجز ثلاثين في المائة (30%)؛

- خمسة عشرة في المائة (15%) زائد الجزء الذي يتعدى ثلاثين في المائة (30%) مضاف إليه نصف هذا الجزء بالنسبة للعجز الدائم عن العمل ما بين ثلاثين في المائة (30%) وخمسين في المائة (50%)؛

- خمسة وأربعين في المائة (45%) زائد الجزء الذي يتعدى خمسين في المائة (50%) بالنسبة للعجز الدائم عن العمل الذي يتجاوز خمسين في المائة (50%).

إذا كانت نسبة عجز المصاب تقل عن عشرة في المائة (10%) وكان المصاب بالغا سن الرشد القانوني، منح رأسمالا بدلا من الإيراد الذي يكون له الحق فيه.

وإذا كان المصاب قد منح إيرادا وهو قاصر، فإن الرأسمال يمنح بحكم القانون بدلا من الإيراد المذكور في التاريخ الذي يبلغ فيه سن الرشد القانوني.

يتم الرفع من مبلغ الإيراد، المقدر طبقا للقانون المذكور، إذا كان العجز الدائم عجزا تاما وكان يضطر معه المصاب للاستعانة بشخص آخر للقيام بأعمال الحياة العادية.

ويحدد مبلغ هذه الزيادة وكيفيات وشروط الاستفادة منها بمرسوم يتخذ باقتراح من السلطة الحكومية المكلفة بالتشغيل.

يمنح إيراد عمري إلى الزوج المتوفى عنه غير المطلق بشرط أن يكون الزواج قد انعقد قبل وقوع الحادثة. ويحدد مقدار هذا الإيراد في خمسين في المائة (50%) من أجرة المصاب السنوية.

يخول الحق في الإيراد لليتامي الذين فقدوا الأب أو الأم، البالغ سنهم أقل من ست عشرة سنة أو إحدى وعشرين سنة إذا كانوا يتابعون تدريبا مهنيا طبق الشروط والكيفيات المقررة في النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل أو ستة وعشرين سنة إذا كانوا يتابعون دراساتهم بالمغرب أو بالخارج، ودون حد للسن بالنسبة لليتامي في وضعية إعاقة إذا كانوا، عند وفاة المصاب بالحادثة، يستوفون الشروط المنصوص عليها في المادتين 2 و21 من القانون رقم 07.92 المتعلق بالرعاية الاجتماعية للأشخاص المعاقين الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.92.30 بتاريخ 22 من ربيع الأول 1414 (10 ديسمبر 1993)، شريطة أن يكتسب الأيتام صفة إعاقة قبل بلوغهم حدود السن القانونية المنصوص عليها في المادة 95 من القانون السالف الذكر رقم 18.12.

يقدر الإيراد الممنوح لليتامي على أساس أجرة الهالك السنوية كما يلي:

- نسبة عشرين في المائة (20%) إذا تعلق الأمر بولد واحد:

- نسبة ثلاثين في المائة (30%) إذا تعلق الأمر بولدين:

- نسبة أربعين في المائة (40%) إذا تعلق الأمر بثلاثة أولاد.

وتضاف نسبة عشرة في المائة (10%) في الإيراد عن كل ولد إضافي يستوفي الشروط المنصوص عليها في المادة السابقة.

ويرفع الإيراد إلى ثلاثين في المائة (30%) من الأجرة المذكورة عن كل يتيم أصبح فاقد الأم والأب على إثر الحادثة أو أصبح يتيما بعدها قبل بلوغه حد السن القانونية التي تخول له حق الاستفادة من الإيراد.

يمنح لكل واحد من الأصول أو الكافلين، يكون وقت وقوع الحادثة في كفالة الهالك، أو يثبت إمكانية حصوله على نفقة من الهالك، إيراد عمري يساوي خمسة عشرة في المائة (15%) من أجرة المصاب السنوية حتى ولو كان لهذا الأخير زوج أو ولد طبقا لأحكام القانون السالف الذكر رقم 18.12.

يقدر الإيراد الواجب منحه للمصاب بعجز دائم عن العمل أو لذوي حقوقه في حالة الوفاة على أساس الأجرة السنوية للمصاب طبقا لأحكام القانون السالف الذكر رقم 18.12.

ويقصد بالأجرة السنوية المتخذة أساسا لاحتساب الإيراد الأجر الفعلي الذي تقاضاه المصاب خلال الإثني عشر شهرا السابقة لتاريخ وقوع الحادثة، شريطة ألا يقل هذا الأجر عن الحد الأدنى القانوني للأجر الجاري به العمل.

إن كل تأخير غير مبرر في أداء الإيرادات الممنوحة طبقا لأحكام القانون، يخول الدائن، ابتداء من اليوم الأول من الشهر الذي يلي تاريخ حلول أجلها، الحق في المطالبة بغرامة شهرية تعادل عشرة (10%) في المائة من مجموع المبالغ غير المؤداة شريطة أن يتم تحرير محضر امتناع عن التنفيذ من طرف السلطة القضائية المختصة.

وتطبق، في هذه الحالة، أحكام المادة 79 من القانون المذكور على المطالب المتعلقة بتطبيق الغرامة أو بمبلغها.

تدابير خاصة تتعلق بالأجراء الأحداث الذين تقل سنهم عن 18 سنة وبالمقتردين

لا يخضع التعويض عن الحوادث التي يتعرض لها الأجراء الأحداث الذين تقل سنهم عن السن القانوني للشغل لأحكام القانون السالف الذكر رقم 18.12.

إذا وافق المصاب أو ذوو حقوقه على عروض المصاريف والتعويضات المقترحة من طرف المقاول المؤمنة للمشغل، يتم التوقيع على محضر الصلح من طرف الممثل القانوني للمقاول المؤمنة والمصاب أو ذوي حقوقه، ويتم التأشير عليه، عند الاقتضاء، من طرف المشغل.

ويتعين على المقاول المؤمنة للمشغل موافاة السلطة الحكومية المكلفة بالتشغيل بنسخة من محضر الصلح المشار إليه أعلاه داخل أجل أقصاه ثلاثة أشهر يبتدئ من تاريخ التوقيع عليه.

يجب على المقاول المؤمنة أن تقوم بأداء مختلف المصاريف والتعويضات المضمونة قانونيا داخل أجل الثلاثين يوما الموالية لتاريخ التوقيع على محضر الصلح.

إذا تم رفض عروض المصاريف والتعويضات المقترحة من طرف المقاول المؤمنة للمشغل، يمكن للمصاب أو ذوي حقوقه إقامة دعوى أمام المحكمة الابتدائية المختصة للبت في طلب التعويض عن الأضرار المترتبة عن حادثة الشغل، وذلك بواسطة مقال افتتاحي للدعوى مرفوق بنظير من النموذج الخاص بالتصريح بالحادثة وبنظير من مختلف الشواهد الطبية وبلائحة الأجور وباقتراحات العروض المقدمة من طرف المقاول المؤمنة للمشغل مع ضرورة توضيح أسباب رفض هذه العروض.

يعتبر عدم جواب المصاب بالحادثة أو ذوي حقوقه داخل أجل الثلاثين يوما الموالية لتاريخ التوصل برسالة عروض المصاريف والتعويضات بمثابة رفض ضمني للعروض المذكورة المقدمة من طرف المقاول المؤمنة للمشغل.

يمكن للمقاول المؤمنة للمشغل أن تطلب من هذا الأخير أو المصاب أو ذوي حقوقه جميع الوثائق والمستندات اللازمة لتمكينها من تقدير المصاريف والتعويضات التي يضمنها هذا القانون واحتسابها وتصفيها. وتحدد لائحة هذه الوثائق والمستندات بنص تنظيمي للسلطة الحكومية المكلفة بالتشغيل.

يتحمل المشغل أو مؤمنه جميع المصاريف غير المنصوص عليها في القانون رقم 18.12 السالف الذكر، والتي يتصلها تنقل المصاب من أجل تلقي العلاج أو إجراء الفحوصات والخبرة الطبية.

لا يمكن أن تقل الأجرة المتخذة أساسا لتقدير التعويض اليومي أو الإيراد الممنوح للمصاب الذي تقل سنه عن ثمانية عشرة سنة أو الممنوح لذوي حقوقه في حالة الوفاة عن الأجرة الدنيا الممنوحة للأجراء من نفس الصنف المهني البالغة سنهم ثمانية عشرة سنة أو أكثر والمشتغلين بنفس المقاول أو المؤسسة.

ولا يمكن أن يتجاوز مبلغ التعويض اليومي المقدر بهذه الكيفية مبلغ الأجرة التي كان يتقاضاها المصاب في تاريخ الحادثة.

لا يمكن أن تقل الأجرة المتخذة أساسا لتقدير التعويض اليومي أو الإيراد الممنوح للأجير المصاب الذي تقل سنه عن ثمانية عشرة سنة أو الممنوح لذوي حقوقه في حالة الوفاة عن الحد القانوني للأجر.

لا يمكن أن تقل الأجرة المتخذة أساسا لتقدير التعويض اليومي والإيرادات الممنوحة للأجير المدرب المصاب بحادثة شغل أو الممنوحة لذوي حقوقه في حالة الوفاة عن الأجرة الدنيا الممنوحة لأجير يشتغل بنفس المقاول أو المؤسسة وتابع للصنف المهني الذي قد يرتب فيه الأجير المدرب عند نهاية فترة الاختبار.

#### مسطرة الصلح

يجب على المصاب بحادثة الشغل أو ذوي حقوقه تتبع مسطرة الصلح مع المقاول المؤمنة للمشغل، وذلك قبل القيام بالإجراءات القضائية طبقا لأحكام القانون رقم 18.12 السالف الذكر وأحكام الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.74.447 الصادر في 11 من رمضان 1394 (28 سبتمبر 1974) بالمصادقة على نص قانون المسطرة المدنية، كما تم تغييره وتتميمه.

ويمكن للمصاب أو لذوي حقوقه أن يوكلوا عنهم محاميا واحدا أو أكثر، طبقا لأحكام القانون رقم 28.08 المنظم لمهنة المحاماة، للإشراف وتتبع مسطرة الصلح مع المقاول المؤمنة للمشغل.

يجب على المقاول المؤمنة للمشغل تقديم عروض المصاريف والتعويضات للمصاب أو لذوي حقوقه بواسطة رسالة مضمونة الوصول مع الإشعار بالتوصل، وذلك داخل أجل أقصاه ثلاثين يوما من تاريخ إيداع شهادة الشفاء أو شهادة الوفاة أو التوصل بهما.

يتعين على المصاب أو ذوي حقوقه أن يخبروا المقاول المؤمنة للمشغل بقبول أو رفض عروض المصاريف والتعويضات المقدمة، داخل أجل الثلاثين يوما الموالية لتاريخ التوصل بالرسالة المشار إليها في المادة السابقة، وذلك إما مباشرة مقابل وصل بالإيداع أو بواسطة رسالة مضمونة الوصول مع الإشعار بالتوصل موقع عليها من طرف المصاب أو ذوي حقوقه، ما لم تحل دون ذلك قوة قاهرة أو أسباب مشروعة.

## المسطرة القضائية

تبت المحكمة الابتدائية المختصة في جميع النزاعات المترتبة عن تطبيق أحكام القانون السالف الذكر رقم 18.12 والنصوص التنظيمية المتخذة لتطبيقه، وذلك طبقاً لأحكام الظهير الشريف بمثابة قانون السالف الذكر رقم 1.74.447 الصادر في 11 من رمضان 1394 (28 سبتمبر 1974).

كما تبت، طبقاً لأحكام القانون المذكور والنصوص التنظيمية المتخذة لتطبيقه وأحكام الظهير الشريف المذكور بمثابة قانون رقم 1.74.447 في جميع الطلبات المتعلقة بالتعويض عن الأضرار المترتبة عن الحادثة والمرفوعة من طرف المصاب أو ذوي حقوقه ضد المشغل غير المؤمن.

تصدر المحكمة الابتدائية المختصة أمراً بالحفظ المؤقت للقضية المرفوعة إليها، إذا تغيب المصاب بالحادثة أو ذوي حقوقه بعد التوصل الصحيح بالاستدعاء عن حضور الجلسة الأولى الخاصة بالبت في المنازعات الناشئة بين المشغل أو المقاول المؤمن له والمصاب أو ذوي حقوقه أو بدعوى المراجعة. وتبلغ مدة التقادم في هذه الحالة خمسة عشرة سنة تبتدئ من تاريخ صدور الأمر بالحفظ.

تبت المحكمة الابتدائية المختصة بصفة استعجالية، في حالة رفض المصاب أو ذوي حقوقه لعروض المصاريف والتعويضات المقترحة من طرف المقاول المؤمنة للمشغل، إذا تبين للمحكمة أن الطرفين لا يختلفان على مادية الحادثة أو الأجر المعتمد أو نسبة العجز أو النسبة المئوية المحدد على أساسها إيراد ذوي الحقوق أو على عدد وصفة ذوي الحقوق وتاريخ الانتفاع بالإيراد، وبصفة عامة، على جميع العناصر المعتمدة لتقدير المصاريف والتعويضات طبقاً لأحكام القانون السالف الذكر رقم 18.12.

تبت المحكمة الابتدائية المختصة، بصفة عامة، في جميع المنازعات المتعلقة بتطبيق القانون المذكور وكذا في جميع الطلبات المقدمة من طرف المصاب أو ذوي حقوقه طبقاً لأحكام الباب الرابع من القسم الخامس المتعلق بالمسطرة في القضايا الاجتماعية من الظهير الشريف بمثابة قانون السالف الذكر رقم 1.74.447 الصادر في 11 من رمضان 1394 (28 سبتمبر 1974).

تكون الأحكام الصادرة مشمولة بحكم القانون بالنفاذ المعجل طبقاً لمقتضيات الفصل 285 من الظهير الشريف السالف الذكر.

## مراجعة الإيراد على أساس تفاقم العاهة أو انخفاضها

يمكن طلب مراجعة مبلغ الإيراد الممنوح للمصاب على أساس تفاقم أو انخفاض عاهته داخل أجل الخمس سنوات الموالية لتاريخ الشفاء.

ويتعين على المصاب، في حالة تفاقم عاهته، تقديم طلب المراجعة مباشرة إلى المقاول المؤمنة للمشغل قصد اتباع مسطرة الصلح المنصوص عليها في المواد من 132 إلى 139 من القانون رقم 18.12 السالف الذكر أو إقامة دعوى لدى المحكمة الابتدائية المختصة.

و يمكن للمشغل أو مؤمنه إقامة دعوى لدى المحكمة الابتدائية المختصة من أجل مراجعة الإيراد الممنوح للمصاب، وذلك على أساس انخفاض العاهة مع ضرورة طلب عرضه على خبرة طبية.

ويجب أن يتضمن محضر الصلح أو الأمر القضائي بالتصالح أو الحكم أو القرار القضائي الجديد مبلغ الإيرادات المراجعة مع ضرورة الإشارة إلى تفاقم أو انخفاض عاهة المصاب حسب الحالة.

كما يمكن لذوي الحقوق المشار إليهم في المواد 87 و 89 و 95 و 101 و 103 من القانون المذكور أن يطالبوا، طبق نفس الشروط، بمراجعة التعويضات الممنوحة إذا توفي المصاب على إثر الحادثة وبسببها خلال الخمس سنوات الموالية لتاريخ وقوعها.

## تقديم حق المطالبة بالمصاريف والتعويضات والإيرادات

يتقدم الحق في المطالبة بالمصاريف والتعويضات والإيرادات المنصوص عليها في القانون رقم 18.12 السالف الذكر بعد مضي خمس سنوات الموالية لتاريخ وقوع الحادثة.

و يرفع طلب الاستفادة من المصاريف والتعويضات مباشرة إلى المقاول المؤمنة للمشغل قصد اتباع مسطرة الصلح المنصوص عليها في المواد من 132 إلى 139 من القانون السالف الذكر رقم 18.12، أو يرفع الطلب إلى المحكمة الابتدائية المختصة طبقاً لأحكام المادة 141 من القانون المذكور في حالة عدم إبرام المشغل لعقد التأمين أو عدم خضوعه لإجبارية التأمين، على أن تراعى في ذلك الحالات المنصوص عليها في المادة 142 من القانون السالف الذكر رقم 18.12 المتعلقة بالحفظ المؤقت للقضية.

## العقوبات

يعاقب بغرامة من 50.000 درهم إلى 100.000 درهم كل من امتنع عن إبرام عقد التأمين المشار إليه في الفقرتين الأولى والثانية من المادة 29 من القانون السالف الذكر رقم 18.12 أو تجديده.

و يمكن في حالة العود الحكم، علاوة على الغرامة المالية المذكورة، بالحبس من شهر إلى ثلاثة أشهر. ويكون المحكوم عليه في حالة العود إذا ارتكب الفعل خلال الخمس سنوات الموالية لصدور حكم مكتسب لقوة الشيء المقضي به من أجل أفعال مماثلة.

و إذا كان المخالف شخصا معنويا، طبقت عقوبة الحبس المقررة في الفقرة الثانية أعلاه على الشخص الطبيعي المسندة إليه بصفة قانونية أو نظامية مهمة التمثيل القانوني للشخص المعنوي.

يعاقب بغرامة من 20.000 درهم إلى 50.000 درهم على الأفعال التالية :

- عدم قيام المقاوله المؤمنة للمشغل بتقديم عروض المصاريف والتعويضات للمصاب أو لذوي حقوقه داخل الأجل المنصوص عليه في المادة 134 من القانون المذكور :

- عدم قيام المشغل أو مؤمنه بأداء التعويضات، أو الإيرادات للمصاب أو لذوي حقوقه بعد انصرام أجل الثلاثين يوما الموالية لتاريخ التوقيع على محضر الصلح أو صدور الأمر القضائي بالتصالح أو الحكم أو القرار القضائي :

- عدم أداء المشغل أو مؤمنه للمصاريف المنصوص عليها في المادة 37 من القانون المذكور.

يعاقب بغرامة من 10.000 درهم إلى 50.000 درهم عن الأفعال التالية :

- عدم تصريح المشغل أو أحد مأموريه بالحادثة طبقا لأحكام المادة 15 من القانون المذكور :

- عدم إيداع المشغل لمختلف الشواهد الطبية المنصوص عليها في الباب الثاني من القسم الثاني من القانون المذكور :

- عدم تسليم المشغل للمصاب أو لذوي حقوقه أو من يمثلهم الشهادة المنصوص عليها في المادة 14 من القانون المذكور :

- عدم إخبار المشغل المقاوله المؤمنة له بالأجراء الجدد المصرح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي أو عدم موافاتها بقائمة الأجراء الذين تم فسخ عقود عملهم :

- عدم إلصاق نسخة من القانون المذكور :

- عدم إيداع أو موافاة المشغل المدير الإقليمي للتشغيل بنظير من التصريح بالحادثة وبنظير من مختلف الشواهد الطبية المودعة

لدى مؤمنه أو عدم إخباره بكل حادثة وقعت داخل اختصاصه الترابي :

- عدم إنجاز بحكم القانون حسابا جديدا من طرف كل مدين بالإيراد، كلما فقد منتفع حقه في الإيراد، على أساس النسب المثوية المنصوص عليها في الفرع الثاني من الباب الثاني من القانون المذكور المتعلق بإيرادات ذوي الحقوق.

يعاقب من يأتي ذكرهم بغرامة من 2.000 درهم إلى 20.000 درهم، وفي حالة العود إلى المخالفة خلال خمس سنوات الموالية لصدور العقوبة، بغرامة من 4.000 درهم إلى 40.000 درهم :

- كل مشغل يباشر اقتطاعات من أجور أجرائه أو مستخدميه للتأمين عن حوادث الشغل أو للتخفيف من التكاليف التي يتحملها عملا بأحكام القانون المذكور :

- كل شخص يخل أو يحاول الإخلال بحق المصاب في اختيار الطبيب المعالج باستعمال إحدى الوسائل الآتية :

1- التهديد بالفصل :

2- الفصل الفعلي للأجراء أو المستخدمين المتوجهين إلى طبيب أو صيدلي غير طبيب أو صيدلي المشغل أو مقاوله التأمين :

3- الحرمان أو التهديد بالحرمان من المصاريف والتعويضات المستحقة بمقتضى القانون السالف الذكر رقم 18.12.

- كل طبيب أو صيدلي يجلب أو يحاول جلب المصابين إلى عيادته الطبية أو إلى صيدليته ويمس بفعله هذا بحرية الاختيار عن طريق الوعد بتسليم نقود أو بالتخفيض من مبلغ الأتعاب الطبية ومن ثمن المنتجات الصيدلانية لفائدة المصابين بحوادث الشغل أو المشغلين أو المؤمنين أو أي شخص آخر سواء كان ذلك بصفة مباشرة أو غير مباشرة :

- كل طبيب أو صيدلي يعمد إلى طلب ثمن فحوصات طبية لم ينجزها أو منتجات صيدلانية لم يسلمها :

- كل طبيب يعمد إلى تحريف عواقب الحادثة في الشهادات المسلمة عملا بأحكام القانون المذكور :

- كل من أثر أو حاول التأثير بالوعد أو التهديد على شاهد في حادثة شغل لتزييف الحقيقة :

- كل من أخفى الحقيقة أو ساعد في ذلك تحت تهديد أو إغراء أو ما شابه ذلك.

يعاقب المشغل أو مؤمنه بغرامة من 10.000 درهم إلى 50.000 درهم في حالة عدم احترام الأحكام القانونية المتعلقة بتقدير واحتساب وبداية الانتفاع من التعويض اليومي أو من الإيراد.

قرر ما يلي:

#### المادة الأولى

تطبيقاً لأحكام المادة 40 من القانون المشار إليه أعلاه رقم 18.12،  
تحدد مصاريف الجنازة في خمسة آلاف (5000) درهم.

#### المادة الثانية

تعتمد من أجل احتساب مصاريف نقل جثمان المصاب إلى مكان  
الدفن المعايير التالية:

- التعريف المعتمدة من طرف الجماعة الترابية وفق النصوص  
التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالأتاوة والأجور عن الخدمات  
المقدمة من قبلها، إذا تم نقل الجثمان بواسطة سيارة إسعاف  
أولنقل الأموات تابعة لهذه الجماعة :

- التعريف المحددة من طرف شركة أو مقولة أو مؤسسة مرخص  
لها لنقل الأموات، إذا تم نقل جثمان المصاب من طرفها.

#### المادة الثالثة

ينسخ القرار رقم 129.75 الصادر في 15 من صفر 1395  
(27 فبراير 1975) بشأن صوائر جنازة ضحايا حوادث الشغل، وكذا  
القرار الصادر في 21 ماي 1943 المتعلق بمصاريف نقل جثامين ضحايا  
حوادث الشغل.

#### المادة الرابعة

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 29 من صفر 1437 (11 ديسمبر 2015).

الإمضاء: عبد السلام الصديقي.

يعاقب المشغل أو مؤمنه بغرامة من 10.000 درهم إلى 20.000  
درهم في حالة عدم احترام الأحكام التشريعية والتنظيمية المتعلقة  
بنيل أجهزة استبدال أو تقويم الأعضاء وإصلاحها وتجديدها  
ومصاريف الجنازة.

يعاقب على المخالفات لمقتضيات المرسوم المنصوص عليه في  
المادتين 50 و 53 من القانون السالف الذكر رقم 18.12 والمرتكبة من  
طرف مقاولات التأمين بما يلي:

- بغرامة تقدر بنسبة 5 % عن كل شهر أو جزء شهر من التأخير  
في حالة عدم أداء الدفعات كلاً أو بعضها في الأجل المحددة  
بالمرسوم المذكور، وذلك من غير أن تقل هذه الغرامة عن ألف  
وخمسمائة (1500) درهم. وتثبت هذه الغرامة وتستخلص من  
قبل كتابة الضبط :

- بغرامة يتراوح قدرها ما بين 3.000 درهم و 30.000 درهم عن كل  
مخالفة أخرى لمقتضيات المرسوم المذكور.

يعاقب بغرامة من 2.000 درهم إلى 20.000 درهم كل من يرتكب  
غشاً أو يقدم تصريحاً مزوراً للاستفادة من المصاريف أو تعويضات  
غير مستحقة أو العمل أو محاولة العمل على الاستفادة منها، وذلك  
بصرف النظر عن العقوبات المترتبة عن تطبيق أحكام النصوص  
التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.

يعاقب بغرامة من 1.000 درهم إلى 10.000 درهم كل شخص  
له علاقة بعلاج المصاب طلب منه الأداء المسبق للمصاريف التي  
تستوجب علاجه أياً كان نوعها، مع مراعاة أحكام الفقرة الثانية من  
المادة 39 من القانون السالف الذكر رقم 18.12 .

قرار لوزير التشغيل والشؤون الاجتماعية رقم 2609.15 صادر في  
29 من صفر 1437 (11 ديسمبر 2015) بتحديد مصاريف  
الجنازة والمعايير المعتمدة لاحتساب مصاريف نقل جثمان  
المصاب في حالة الوفاة.

وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية،

بناء على القانون رقم 18.12 المتعلق بالتعويض عن حوادث  
الشغل الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.190 بتاريخ  
6 ربيع الأول 1436 (29 ديسمبر 2014)، ولا سيما المادة 40 منه،

وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية،

بناء على القانون رقم 18.12 المتعلق بالتعويض عن حوادث  
الشغل الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.190 بتاريخ  
6 ربيع الأول 1436 (29 ديسمبر 2014)، ولا سيما المادة 139 منه،

قرر ما يلي:

### المادة الأولى

تطبيقاً لأحكام المادة 139 من القانون المشار إليه أعلاه رقم 18.12، تحدد، كما هو مبين بعده، لائحة الوثائق والمستندات التي يمكن للمقاولة المؤمنة للمشغل طلبها من هذا الأخير أو المصاب أو ذوي حقوقه، واللازمة لتمكينها من تقدير المصاريف والتعويضات واحتسابها وتصفيتهما:

أولاً: الوثائق والمستندات الممكن طلبها من المشغل:

- التصريح بالحادثة ومختلف الشواهد الطبية الواجب إيداعها أو إرسالها إلى المقاولة المؤمنة:

- قوائم التصريح بالأجراء والأجور المنجزة لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي أو لدى أي نظام آخر للحماية الاجتماعية خلال الإثني عشر (12) شهراً السابقة لتاريخ وقوع الحادثة:

- نسخة من أمر القيام بمهمة صادر عن المشغل، في حالة وقوع حادثة الشغل خلال القيام بمهمة:

- نسخة من اتفاقية التدريب، في حالة وقوع حادثة الشغل للمتدرب.

ثانياً: الوثائق والمستندات الممكن طلبها من المصاب:

- نسخة من البطاقة الوطنية للتعريف مصادق عليها:

- شهادة السكنى، في حالة عدم التوفر على البطاقة الوطنية للتعريف:

- رسم الولادة إذا كان المصاب بحادثة الشغل قاصراً:

- شهادة بيان الأجر الفعلي الذي تقاضاه المصاب خلال الإثني عشر (12) شهراً السابقة لتاريخ وقوع الحادثة:

- المستندات المثبتة لمبالغ المصاريف الطبية والصيدلانية أو الاستشفاء والعلاج:

- المستندات المثبتة لمبالغ مصاريف التنقل لتلقي العلاجات أو إجراء الفحوصات أو الخضوع للخبرة الطبية:

- طلب الاستفادة من المصاريف والتعويضات، وفق النموذج المحدد لذلك، في حالة عدم التصريح بالحادثة من طرف المشغل:

- طلب مراجعة مبلغ الإيراد، وفق النموذج المحدد لذلك، في حالة تفاقم العاهة.

ثالثاً: الوثائق والمستندات الممكن طلبها من ذوي الحقوق:

- شهادة وفاة المصاب:

- نسخة من عقد الإرائة مصادق عليها:

- نسخة من عقد الزواج بالنسبة للزوج أو الزوجات الباقيين على قيد الحياة:

- شهادة الحياة الجماعية الخاصة بذوي الحقوق:

- نسخة مصادق عليها من البطاقة الوطنية للتعريف بالنسبة لكل واحد من ذوي الحقوق:

- شهادة السكنى بالنسبة لكل واحد من ذوي الحقوق، في حالة عدم التوفر على البطاقة الوطنية للتعريف:

- شهادة تثبت وضعية إعاقه بالنسبة لليتامى:

- نسخة من الحكم القاضي بالنفقة لفائدة الأرملة، في حالة الطلاق:

- نسخة من الأمر القضائي بإسناد الكفالة، في حالة الكفالة:

- شهادة إدارية تثبت تكفل الهالك بالأصول أو بأحدهم أو حصولهم أو إمكانية حصولهم على نفقة منه:

- نسخ أصلية من الشواهد المدرسية أو شواهد متابعة التدريب

المهي بالنسبة للأولاد البالغين 16 سنة فما فوق، ويتعين في حالة

متابعة الدراسة أو التدريب في مؤسسات التعليم الخاص الإدلاء

بالشواهد المذكورة مصادق عليها من طرف المصالح المختصة

التابعة للسلطة الحكومية المختصة:

- طلب ذوي الحقوق الاستفادة من المصاريف والتعويضات، وفق

النموذج المحدد لذلك، في حالة عدم التصريح بالحادثة من طرف

المشغل:

- طلب ذوي الحقوق مراجعة التعويضات، وفق النموذج المحدد

لذلك، في حالة وفاة المصاب على إثر الحادثة وبسببها، خلال

الخمس سنوات الموالية لتاريخ وقوعها.

### المادة الثانية

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 29 من صفر 1437 (11 ديسمبر 2015).

الإمضاء: عبد السلام الصديقي.



قرر ما يلي :

#### المادة الأولى

يحدد هذا القرار مميزات علامة المطابقة وعلامة الرفض الموضوعة على المقاييس التي تنتهي إلى صنف منظم خلال عمليات الفحص الدوري لسنتي 2016 و 2017.

#### المادة الثانية

يثبت إجراء الفحص الدوري بالنسبة للمقاييس المقبولة بوضع دمغة تحمل الحرف «D».

#### المادة الثالثة

عندما يثبت إجراء الفحص الدوري عدم توفر المقاييس على الشروط التقنية المطبقة عليها، توضع عليها علامة الرفض. تتشكل علامة الرفض من قطري مربع.

#### المادة الرابعة

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 16 من ربيع الآخر 1437 (27 يناير 2016).

الإمضاء : مولاي حفيظ العلي.

قرار لوزير الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي رقم 279.16

صادر في 16 من ربيع الآخر 1437 (27 يناير 2016) يتعلق بتحديد العلامة التي توضع على المقاييس عند الفحص الدوري لسنتي 2016 و 2017.

وزير الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي،

بناء على المرسوم رقم 2.05.813 الصادر في 25 من جمادى الأولى 1430 (21 ماي 2009) في شأن مراقبة المقاييس كما تم تنميته، ولا سيما المواد 2 و 20 و 21 و 22 و 23 منه :

وعلى قرار وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيا الحديثة رقم 972.10 الصادر في 17 من ذي القعدة 1431 (26 أكتوبر 2010) يتعلق بتحديد كفاءات تطبيق المواد 17 و 20 و 30 و 33 و 42 من المرسوم رقم 2.05.813 الصادر في 25 من جمادى الأولى 1430 (21 ماي 2009) في شأن مراقبة المقاييس.

## نصوص خاصة

قرار لوزير التربية الوطنية والتكوين المهني رقم 459.16 صادر في 28 من ربيع الآخر 1437 (8 فبراير 2016) بتفويض الإمضاء والمصادقة على الصفقات

وزير التربية الوطنية والتكوين المهني،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.12.01 الصادر في 9 صفر 1433 (3 يناير 2012) بتعيين أعضاء الحكومة كما وقع تغييره :  
وعلى المرسوم رقم 2.05.768 الصادر في 30 من شوال 1429 (30 أكتوبر 2008) في شأن تفويض إمضاء الوزراء  
وكتاب الدولة ونواب كتاب الدولة ولا سيما المادة الأولى منه :

وعلى المرسوم رقم 2.12.349 الصادر في 8 جمادى الأولى 1434 (20 مارس 2013) المتعلق بالصفقات العمومية :  
وعلى المرسوم رقم 2.93.534 الصادر في 20 من ربيع الأول 1414 (8 سبتمبر 1993) بتحديد شروط منح تعويض للموظفين الذين يقومون بتأطير وتنشيط تداريب التكوين المستمر واستكمال الخبرة المنظمة لفائدة الأطر التابعة لوزارة التربية الوطنية :

وعلى القرار الصادر في 7 جمادى الأولى 1350 (20 سبتمبر 1931) بتنظيم التعويض عن مصاريف التنقل والقيام بمأموريات كما وقع تغييره وتتميمه بالمرسوم رقم 2.73.312 بتاريخ 10 صفر 1394 (5 مارس 1974) ولا سيما الفصل 20 منه :

وعلى المرسوم رقم 2.97.1053 الصادر في 4 شوال 1418 (2 فبراير 1998) المتعلق بالشروط التي يمكن وفقها استعمال السيارات الخاصة لحاجات المصلحة وتحديد مبالغ التعويضات الكيلومترية :

وعلى المرسوم رقم 2.13.829 الصادر في 11 من محرم 1435 (15 نوفمبر 2013) المتعلق باختصاصات وزير التربية الوطنية والتكوين المهني،  
قرر ما يلي :

### المادة الأولى

يفوض إلى المديرين الإقليميين العاملين بالنفوذ التربوي للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين الواردة أسماؤهم في الجدول المبين بعده المصادقة على صفقات الأشغال أو التوريدات أو الخدمات وكذا الإمضاء أو التأشير نيابة عن وزير التربية الوطنية والتكوين المهني على الوثائق والتصرفات الإدارية التالية الخاصة بتدبير الموارد البشرية العاملة بالمديريات الإقليمية التابعة للنفوذ التربوي للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين المعنية :

- قرارات نقل وتعيين الموظفين من أجل المصلحة :
- بيانات التعويض للموظفين الذين يكلفون بتأطير وتنشيط تداريب التكوين المستمر واستكمال الخبرة المنظمة لفائدة الأطر في حدود الاختصاص التربوي للمديريات الإقليمية :
- الوثائق المتعلقة بالترخيص للموظفين لاستعمال سياراتهم الخاصة قصد التنقل لحاجات المصلحة خارج المكان المعين للعمل به :
- الأوامر الصادرة للموظفين والمأمورين للقيام بمأموريات داخل المغرب :
- إثبات صحة الشهادات المدرسية المسلمة من مؤسسات التعليم العمومي ومؤسسات التعليم المدرسي الخصوصي :
- الوثائق المتعلقة بالمعلمين العرضيين.

العمالات وعمالات المقاطعات والأقاليم	المديرون الإقليميون	الاختصاص الترابي
<p>طنجة- أصيلة المضيق - الفنيدق</p> <p>تطسوان الفحص - أنجرة. العرايش الحسيمة شفشاون وزان</p>	<p><u>السيدات والسادة :</u> محمد بركان محمد بلمعطي، المكلف بالمديرية الإقليمية</p> <p>رشيد ريان عزوز بنعزوز محمد كليل السعيد أوسار هشام بولعوان فؤاد ارواضي</p>	<p>جهة طنجة- تطوان - الحسيمة</p>
<p>وجدة - أنجاد الناضور</p> <p>الديروش جرادة بركان تاويريرت جرسيف فجيج</p>	<p>محمد زروقي حسان الناصري، المكلف بالمديرية الإقليمية</p> <p>عادل زروالي عامري عبد المجيد بوفرعة عمر علالي رشيد شرويت ادريس واحي سعيد العاطفي، المكلف بالمديرية الإقليمية</p>	<p>جهة الشرق</p>
<p>فاس مكناس الحاجب إفران مولاي يعقوب صفرو بولمان تاونات تازة</p>	<p>عبد القادر حاديني سومية ابن عبو محمد جبوري أحمد امريني عبد الله الفول وفاء شاكر ميمون أغيل زهير شهبوي جمال مزيان</p>	<p>جهة فاس مكناس</p>

العمالات وعمالات المقاطعات والأقاليم	المديرون الإقليميون	الاختصاص الترابي
الرباط سلا الصخيرات - تمارة القنيطرة الخميسات سيدي قاسم سيدي سليمان	عبد الرحمان بليزيد، المكلف بالمديرية الإقليمية عبد الرحمان بليزيد ربيعة صالح أحمد كيكيش محمد آدادا أحمد الحروشي عزيزة الحشافة	جهة الرباط - سلا - القنيطرة
بني ملال أزيلال الفقيه بن صالح خنيفرة خريبكة	امحمد الخلفي يوسف لشقر حمادي اطويف فؤاد باديس محمد قزيري	جهة بني ملال - خنيفرة
الدار البيضاء - أنفا الضياء - مرس السلطان عين السبع - الحي المحمدي الحي الحسني عين الشق سيدي البرنوصي ابن مسيك مولاي رشيد المحمدية الجديدة النواصر مديونة بنسليمان برشيد سطات سيدي بنور	مليكة أكنا عبد العالي اسمعدي عبد الرحيم حسني مولاي الحسين الفجراني بشرى أعرف عبد اللطيف شوقي لطيفة لماليف خديجة القبابي مولاي المصطفى الجرמוني عبد العزيز بوحنش محمد الفيور كبير التباري فاطمة النقرش المهدي ريان أحمد الفنامي محمد حجاوي	جهة الدار البيضاء - سطات

العمالات وعمالات المقاطعات والأقاليم	المديرون الإقليميون	الاختصاص الترابي
مراكش شيشاوة الحوز قلعة السراغنة الصويرة الرحامنة آسفي اليوسفية	عبد الواحد المزكدي، المكلف بالمديرية الإقليمية ابراهيم المعدري يوسف آيت حدوش عبد الحكيم حجوجي امبارك هرشى العربي هنتوف حسن البلالي محمد يوسف	جهة مراكش - آسفي
الرشيدية ورزازات ميدلت تتغير زاكورة	عبد الرزاق غزاوي يوسف بوراس مصطفى سليفاني خالد فتاح إبراهيم أوجيل، المكلف بالمديرية الإقليمية	جهة درعة - تافيلالت
أكادير - إداوتنان انزكان - آيت ملول اشتوكة - آيت باها تارودانت تيزنيت طاطا	رحال الناجي عيدة بوكنين عبد الهادي بوناكي إبراهيم إضرصار سيدي صيلي ابراهيم هماد، المكلف بالمديرية الإقليمية	جهة سوس ماسة
كلميم أسا - الزاك طانطان سيدي إهني	الحافظ حواز الحسان منصور محمد أجود مولاي عبد العاطي الأصفر	جهة كلميم - وادنون

الاختصاص الترابي	المديرون الإقليميون	العمالات وعمالات المقاطعات والأقاليم
جهة العيون - الساقية الحمراء	مبارك الحنصالي بركة توبي الطيب شبوض ماء العينين حماني	العيون بوجدور طرفاية السمارة
جهة الداخلة - وادي الذهب	محمد علين أهل بياها محمد فوزي	وادي الذهب أوسرد

المادة الثانية - ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية وينسخ القرار رقم 3365.13 الصادر في 15 من محرم 1435 (19 نوفمبر 2013) بتفويض الإمضاء والمصادقة على الصفقات كما وقع تغييره.

وحرر بالرباط في 28 من ربيع الآخر 1437 (8 فبراير 2016).

الإمضاء: رشيد بن المختار بن عبد الله.

المحلية المتغيين عن العمل بصفة غير مشروعة ولا سيما المادة الرابعة منه :

وعلى المرسوم رقم 2.13.829 الصادر في 11 من محرم 1435 (15 نوفمبر 2013) المتعلق باختصاصات وزير التربية الوطنية والتكوين المهني،

قرر ما يلي :

#### المادة الأولى

يفوض إلى المديرين الإقليميين العاملين بالنفوذ الترابي للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين الواردة أسماؤهم في الجدول التالي الإمضاء نيابة عن وزير التربية الوطنية والتكوين المهني على الوثائق المتعلقة بتوجيه الإنذار باستئناف العمل للموظف الذي تعمد الانقطاع عن العمل بدون مبرر قانوني وكذا تحريك مسطرة الاقتطاع من الراتب بالنسبة للموظف الذي تغيب عن العمل بصفة غير مشروعة وذلك بعد توجيه استفسار كتابي حول أسباب تغيبه :

قرار لوزير التربية الوطنية والتكوين المهني رقم 460.16 صادر في 28 من ربيع الآخر 1437 (8 فبراير 2016) بتفويض الإمضاء

وزير التربية الوطنية والتكوين المهني،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.12.01 الصادر في 9 صفر 1433 (3 يناير 2012) بتعيين أعضاء الحكومة كما وقع تغييره :

وعلى المرسوم رقم 2.05.768 الصادر في 30 من شوال 1429 (30 أكتوبر 2008) في شأن تفويض إمضاء الوزراء وكتاب الدولة ونواب كتاب الدولة ولا سيما المادة الأولى منه :

وعلى الظهير الشريف رقم 1.58.008 الصادر في 4 شعبان 1377 (24 فبراير 1958) في شأن النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية كما وقع تغييره وتتميمه ولا سيما الفصل 75 المكرر منه :

وعلى المرسوم رقم 2.99.1216 الصادر في 6 صفر 1421 (10 ماي 2000) بتحديد شروط وكيفيات تطبيق القانون رقم 12.81 بشأن الاقتطاعات من رواتب موظفي وأعوان الدولة والجماعات

العمالات وعمالات المقاطعات والأقاليم	المديرون الإقليميون	الاختصاص الترابي
<p>طنجة - أصيلة المضيق - الفنيدق</p> <p>تطوان الفحص - أنجرة العرائش الحسيمة شفشاون وزان</p>	<p><u>السيدات والسادة :</u> محمد بركان محمد بلمعطي، المكلف بالمديرية الإقليمية</p> <p>رشيد ريان عزوز بنعزوز محمد كليل السعيد أوسار هشام بولعوان فؤاد ارواضي</p>	<p>جهة طنجة- تطوان - الحسيمة</p>
<p>وجدة - أنجاد السناضور</p> <p>الديرش جرادة بركان تاويرت جرسيف فجيج</p>	<p>محمد زروقي حسان الناصري، المكلف بالمديرية الإقليمية</p> <p>عادل زروالي عامري عبد المجيد بوفرعة عمر علالي رشيد شرويت ادريس واحي سعيد العاطفي، المكلف بالمديرية الإقليمية</p>	<p>جهة الشرق</p>
<p>فاس مكناس الحاجب إفران مولاي يعقوب صفرو بولمان تاونات تازة</p>	<p>عبد القادر حاديني سومية ابن عبو محمد جبوري أحمد امريني عبد الله الغول وفاء شاكر ميمون أغيل زهير شهبي جمال مزيان</p>	<p>جهة فاس مكناس</p>

الاختصاص الترابي	المديرون الإقليميون	العمالات وعمالات المقاطعات والأقاليم
جهة الرباط - سلا - القنيطرة	عبد الرحمان بليزید، المكلف بالمديرية الإقليمية عبد الرحمان بليزید ربيعة صالحی أحمد كيكيش محمد أدادا أحمد الحروشي عزيزة الحشافة	الرباط سلا الصخيرات - تمارة القنيطرة الخميسات سيدي قاسم سيدي سليمان
جهة بني ملال - خنيفرة	امحمد الخلفي يوسف لشقر حمادي اطويض فؤاد باديس محمد قزيري	بني ملال أزيلال الفقيه بن صالح خنيفرة خريبكة
جهة الدار البيضاء - سطات	مليكة أكنا عبد العالي اسميدي عبد الرحيم حسني مولاي الحسين الفجراني بشرى أعرف عبد اللطيف شوقي لطيفة لماليف خديجة القبابي مولاي المصطفى الجرמוني عبد العزيز بوحنش محمد الفيور كبير التباري فاطمة القرش المهدي ريان أحمد الفنامي محمد حجاوي	الدار البيضاء - أنفا الفداء - مرس السلطان عين السبع - الحي المحمدي الحي الحسني عين الشق سيدي البرنوصي ابن مسيك مولاي رشيد المحمدية الجديدة النواصر مديونة بنسليمان برشيد سطات سيدي بنور



العمالات وعمالات المقاطعات والأقاليم	المديرون الإقليميون	الاختصاص الترابي
مراكش شيشاوة الحوز قلعة السراغنة الصويرة الرحامنة آسفي اليوسيفية	عبد الواحد المزكدي، المكلف بالمديرية الإقليمية إبراهيم المعدري يوسف آيت حدوش عبد الحكيم حجوجي امبارك هرشي العربي هنتوف حسن البلالي محمد يوسف	جهة مراكش - آسفي
الرشيدية ورزازات ميدلت تغغير زاكورة	عبد الرزاق غزاوي يوسف بوراس مصطفى سليفاني خالد فتاح إبراهيم أوجيل، المكلف بالمديرية الإقليمية	جهة درعة - تافيلالت
أكادير - إداوتنان انزكان - آيت ملول اشتوكة - آيت باها تارودانت تيزنيت طاطا	رحال الناجي عيدة بوكنين عبد الهادي بوناكي إبراهيم إضرضار سيدي صيلي إبراهيم هماد، المكلف بالمديرية الإقليمية	جهة سوس ماسة
كلميم أسا - الزاك طاطان سيدي إهني	الحافظ حواز الحسان منصور محمد أجود مولاي عبد العاطي الأصفر	جهة كلميم - وادنون
العيون بوجدور طرفاية السمارة	مبارك الحنصالي بركة توبي الطيب شبوض ماء العينين حماني	جهة العيون - الساقية الحمراء
وادي الذهب أوسرد	محمد علين أهل بياها محمد فوزي	جهة الداخلة - وادي الذهب

المادة الثانية - ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية وينسخ القرار رقم 3371.13 الصادر في 15 من محرم 1435 (19 نوفمبر 2013) بتفويض الإمضاء كما وقع تغييره.

وحرر بالرباط في 28 من ربيع الآخر 1437 (8 فبراير 2016).

الإمضاء: رشيد بن المختار بن عبد الله.

## المادة الثانية

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية وينسخ القرار رقم 3363.13 الصادر في 15 من محرم 1435 (19 نوفمبر 2013) بتفويض المصادقة على الصفقات كما وقع تغييره.

وحرر بالرباط في 2 جمادى الأولى 1437 (11 فبراير 2016).

الإمضاء: رشيد بن المختارين عبد الله.

قرار لوزير التربية الوطنية والتكوين المهني رقم 458.16 صادر في 2 جمادى الأولى 1437 (11 فبراير 2016) بتفويض الإمضاء.

وزير التربية الوطنية والتكوين المهني،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.12.01 الصادر في 9 صفر 1433 (3 يناير 2012) بتعيين أعضاء الحكومة كما وقع تغييره :

وعلى المرسوم رقم 2.05.768 الصادر في 30 من شوال 1429 (30 أكتوبر 2008) في شأن تفويض إمضاء الوزراء وكتاب الدولة ونواب كتاب الدولة ولا سيما المادة الأولى منه :

وعلى المرسوم رقم 2.13.829 الصادر في 11 من محرم 1435 (15 نوفمبر 2013) المتعلق باختصاصات وزير التربية الوطنية والتكوين المهني،

قرر ما يلي :

## المادة الأولى

يفوض إلى مديري الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين الواردة أسماؤهم في الجدول المبين بعده، كل في حدود اختصاصه الترابي، الإمضاء أو التأشير نيابة عن وزير التربية الوطنية والتكوين المهني على القرارات والتصرفات الإدارية التالية :

- ترسيم الموظفين المتدربين غير أطرهاة التدريس :

- الترقية في الرتبة :

- رخصة المرض متوسطة الأمد بعد موافقة المصالح المختصة بوزارة الصحة :

- رخصة المرض طويلة الأمد بعد موافقة المصالح المختصة بوزارة الصحة :

- التوقف المؤقت عن العمل على إثر رخصة المرض متوسطة الأمد ورخصة المرض طويلة الأمد :

- الرخصة بدون أجر :

- التعويض عن مهام الإدارة التربوية :

- تعيين أو إعفاء الأطر المكلفة بالإدارة التربوية العاملة بمؤسسات التربية والتعليم العمومي :

- تعيين أو إعفاء الأطر المكلفة بمهام التسيير المادي والمالي والمحاسباتي لمؤسسات التعليم والتكوين :

قرار لوزير التربية الوطنية والتكوين المهني رقم 457.16 صادر في 2 جمادى الأولى 1437 (11 فبراير 2016) بتفويض المصادقة على الصفقات.

وزير التربية الوطنية والتكوين المهني،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.12.01 الصادر في 9 صفر 1433 (3 يناير 2012) بتعيين أعضاء الحكومة كما وقع تغييره :

وعلى المرسوم رقم 2.12.349 الصادر في 8 جمادى الأولى 1434 (20 مارس 2013) المتعلق بالصفقات العمومية :

وعلى المرسوم رقم 2.13.829 الصادر في 11 من محرم 1435 (15 نوفمبر 2013) المتعلق باختصاصات وزير التربية الوطنية والتكوين المهني،

قرر ما يلي :

## المادة الأولى

يفوض إلى مديري الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين التالية أسماؤهم، كل في حدود اختصاصه الترابي، المصادقة على صفقات الأشغال أو التوريدات أو الخدمات التي تدخل في إطار الاعتمادات المفوضة إليهم من ميزانية قطاع التربية الوطنية :

الاختصاص الترابي للأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين	مديرو الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين
جهة طنجة - تطوان - الحسيمة	محمد عواج، مدير الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة طنجة - تطوان - الحسيمة.
جهة الشرق	محمد ديب، مدير الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الشرق.
جهة فاس - مكناس	محمد دالي، مدير الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة فاس - مكناس.
جهة الرباط - سلا - القنيطرة	محمد أضرصور، مدير الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الرباط - سلا - القنيطرة.
جهة بني ملال - خنيفرة	عبد المومن طالب، مدير الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة بني ملال - خنيفرة.
جهة الدار البيضاء - سطات	محمد إدريس، مدير الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الدار البيضاء - سطات.
جهة مراكش - أسفي	مولاي أحمد الكريمي، مدير الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة مراكش - أسفي.
جهة درعة - تافيلالت	علي براء، مدير الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة درعة - تافيلالت.
جهة سوس - ماسة	المهدي الرجوي، المكلف بالأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة سوس - ماسة.
جهة كلميم - وادنون	عبد الله بوغرفة، مدير الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة كلميم - وادنون.
جهة العيون - الحماة	مبارك الجنصالي، المكلف بالأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة العيون - الحماة.
جهة الداخلة - وادي الذهب	الجهدة الليك، مديرة الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الداخلة - وادي الذهب.

## المادة الثانية

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية وينسخ القرار رقم 3362.13 الصادر في 15 من محرم 1435 (19 نوفمبر 2013) بتفويض الإمضاء كما وقع تغييره.

وحرر بالرباط في 2 جمادى الأولى 1437 (11 فبراير 2016).

الإمضاء: رشيد بن المختارين عبد الله.

قرار لوزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر رقم 421.16 صادر في 6 جمادى الأولى 1437 (15 فبراير 2016) بتحديد بعض المعادلات بين الشهادات.

وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر.

بناء على المرسوم رقم 2.01.333 الصادر في 28 من ربيع الأول 1422 (21 يونيو 2001) المتعلق بتحديد الشروط والمسطرة الخاصة بمنح معادلة شهادات التعليم العالي :

وعلى المرسوم رقم 2.04.89 الصادر في 18 من ربيع الآخر 1425 (7 يونيو 2004) بتحديد اختصاص المؤسسات الجامعية وأسلاك الدراسات العليا وكذا الشهادات الوطنية المطابقة، كما وقع تغييره وتتميمه :

ويعد استشارة اللجنة القطاعية للعلوم والتقنيات والهندسة والهندسة المعمارية المنعقدة بتاريخ 29 ديسمبر 2015.

قرر ما يلي :

## المادة الأولى

تقبل لمعادلة دبلوم مهندس دولة، تخصص Ingénierie civile et installations

– Titlul de master, in domeniul inginerie civila si instalatii, programul de studii inginerie structurala, délivré par Facultatea de inginerie in Limbi Straine, universitatii tehnice de constructii Bucuresti - Roumanie - le 16 octobre 2015, assorti du titlul de inginer in domeniul inginerie civila, délivré par la même faculté et université - le 23 octobre 2013,

وبشهادة البكالوريا للتعليم الثانوي في إحدى الشعب العلمية أو التقنية أو ما يعادلها.

## المادة الثانية

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 6 جمادى الأولى 1437 (15 فبراير 2016).

الإمضاء: لحسن الداودي.

- الإعفاء من مهام التدريس بسبب الإعاقة الصوتية أو السمعية أو الذهنية أو البصرية أو الحركية بعد موافقة المصالح المختصة بوزارة الصحة :

- تغيير أو إصلاح الإسم العائلي أو الإسم الشخصي أوهما معا بناء على حكم قضائي :

- إصدار عقوبي الإنذار والتوبيخ :

- توقيف الموظفين بناء على الإخلال بالالتزامات المهنية :

- تحريك مسطرة التأديب في حق الموظفين والأعوان العاملين بمصالح وبمؤسسات التربية والتكوين التابعة لكل أكاديمية جهوية للتربية والتكوين :

- الاستبعاد (التوقيف المؤقت عن العمل) :

- التقاعد النسبي :

- الاستقالة :

- الانقطاع عن العمل (ترك الوظيفة) :

الاختصاص التربوي للأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين	مديرو الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين
جهة طنجة- تطوان- الحسيمة	محمد عواج، مدير الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة طنجة- تطوان- الحسيمة.
جهة الشرق	محمد ديب، مدير الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الشرق.
جهة فاس - مكناس	محمد دالي، مدير الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة فاس - مكناس.
جهة الرباط - سلا القنيطرة	محمد أضرصور، مدير الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الرباط - سلا - القنيطرة.
جهة بني ملال - خنيفرة	عبد المومن طالب، مدير الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة بني ملال - خنيفرة.
جهة الدار البيضاء - سطات	محمد مدين اسماعيلي، مدير الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الدار البيضاء - سطات.
جهة مراكش - أسفي	مولاي أحمد الكرمي، مدير الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة مراكش - أسفي.
جهة درعة - تافيلالت	علي براء، مدير الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة درعة - تافيلالت.
جهة سوس - ماسة	المهدي الرحوي، المكلف بالأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة سوس - ماسة.
جهة كلميم - وادنون	عبد الله بوعرفة، مدير الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة كلميم - وادنون.
جهة العيون - الساقية الحمراء	مبارك الحنصالي، المكلف بالأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة العيون - الساقية الحمراء.
جهة الداخلة - وادي الذهب	الجيدة اللبيك، مديرة الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الداخلة - وادي الذهب.

قرار لوزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر رقم 423.16 صادر في 6 جمادى الأولى 1437 (15 فبراير 2016) بتحديد بعض المعادلات بين الشهادات.

وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر.

بناء على المرسوم رقم 2.01.333 الصادر في 28 من ربيع الأول 1422 (21 يونيو 2001) المتعلق بتحديد الشروط والمسطرة الخاصة بمنح معادلة شهادات التعليم العالي :

وعلى المرسوم رقم 2.04.89 الصادر في 18 من ربيع الآخر 1425 (7 يونيو 2004) المتعلق بتحديد اختصاص المؤسسات الجامعية وأسلاك الدراسات العليا وكذا الشهادات الوطنية المطابقة، كما وقع تغييره وتتميمه :

وبعد استشارة اللجنة القطاعية للعلوم والتقنيات والهندسة والهندسة المعمارية المنعقدة بتاريخ 29 ديسمبر 2015،

قرر ما يلي :

#### المادة الأولى

تقبل لمعادلة دبلوم مهندس دولة، تخصص : Génie civil et industriel الشهادة التالية :

– Qualification of master of construction, specialized in industrial and civil engineering, délivrée par state institution of Higher education Kryvyi Rih National University - Ukraine - le 30 juin 2015, assortie de la qualification of bachelor of civil engineering, délivrée par la même université - le 19 juin 2014,

وبشهادة البكالوريا للتعليم الثانوي في إحدى الشعب العلمية أو التقنية أو ما يعادلها.

#### المادة الثانية

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 6 جمادى الأولى 1437 (15 فبراير 2016).

الإمضاء : لحسن الداودي.

قرار لوزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر رقم 422.16 صادر في 6 جمادى الأولى 1437 (15 فبراير 2016) بتحديد بعض المعادلات بين الشهادات.

وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر.

بناء على المرسوم رقم 2.01.333 الصادر في 28 من ربيع الأول 1422 (21 يونيو 2001) المتعلق بتحديد الشروط والمسطرة الخاصة بمنح معادلة شهادات التعليم العالي :

وعلى المرسوم رقم 2.04.89 الصادر في 18 من ربيع الآخر 1425 (7 يونيو 2004) بتحديد اختصاص المؤسسات الجامعية وأسلاك الدراسات العليا وكذا الشهادات الوطنية المطابقة، كما وقع تغييره وتتميمه :

وبعد استشارة اللجنة القطاعية للعلوم والتقنيات والهندسة والهندسة المعمارية المنعقدة بتاريخ 29 ديسمبر 2015،

قرر ما يلي :

#### المادة الأولى

تقبل لمعادلة دبلوم مهندس دولة، تخصص : Ingénierie civile et installations الشهادة التالية :

– Titlul de master, in domeniul inginerie civila si instalatii, programul de studii inginerie structurala, délivré par Facultatea de inginerie in Limbi Straine universitatii tehnice de constructii Bucuresti - Roumanie - le 14 octobre 2015, assorti du titlul de inginer in domeniul inginerie civila, délivré par la même faculté et université - le 23 octobre 2013,

وبشهادة البكالوريا للتعليم الثانوي في إحدى الشعب العلمية أو التقنية أو ما يعادلها.

#### المادة الثانية

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 6 جمادى الأولى 1437 (15 فبراير 2016).

الإمضاء : لحسن الداودي.

قرار لوزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر رقم 425.16 صادر في 6 جمادى الأولى 1437 (15 فبراير 2016) بتحديد بعض المعادلات بين الشهادات.

وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر،

بناء على المرسوم رقم 2.01.333 الصادر في 28 من ربيع الأول 1422 (21 يونيو 2001) المتعلق بتحديد الشروط والمسطرة الخاصة بمنح معادلة شهادات التعليم العالي؛

وعلى المرسوم رقم 2.04.89 الصادر في 18 من ربيع الآخر 1425 (7 يونيو 2004) بتحديد اختصاص المؤسسات الجامعية وأسلاك الدراسات العليا وكذا الشهادات الوطنية المطابقة، كما وقع تغييره وتتميمه؛

وبعد استشارة اللجنة القطاعية للعلوم والتقنيات والهندسة والهندسة المعمارية المنعقدة بتاريخ 21 أكتوبر 2015،

قرر ما يلي:

#### المادة الأولى

تقبل لمعادلة الماستر المتخصص، تخصص Technologie de l'in-formation الشهادة التالية:

- Akademischen grad diplôm - informationswirt Fachhochschule, Dipl-Inf.Wirt. (FH), Studiengang informationswirtschaft, délivré par Fachhochschule koln-Cologne University of applied sciences - Allemagne - le 28 juin 2013,

مشفوعة بشهادة البكالوريا للتعليم الثانوي في إحدى الشعب العلمية أو التقنية أو ما يعادلها.

#### المادة الثانية

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 6 جمادى الأولى 1437 (15 فبراير 2016).

الإمضاء: لحسن الداودي.

قرار لوزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر رقم 424.16 صادر في 6 جمادى الأولى 1437 (15 فبراير 2016) بتحديد بعض المعادلات بين الشهادات.

وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر،

بناء على المرسوم رقم 2.01.333 الصادر في 28 من ربيع الأول 1422 (21 يونيو 2001) المتعلق بتحديد الشروط والمسطرة الخاصة بمنح معادلة شهادات التعليم العالي؛

وعلى المرسوم رقم 2.04.89 الصادر في 18 من ربيع الآخر 1425 (7 يونيو 2004) بتحديد اختصاص المؤسسات الجامعية وأسلاك الدراسات العليا وكذا الشهادات الوطنية المطابقة، كما وقع تغييره وتتميمه؛

وبعد استشارة اللجنة القطاعية للعلوم والتقنيات والهندسة والهندسة المعمارية المنعقدة بتاريخ 30 أبريل 2015،

قرر ما يلي:

#### المادة الأولى

تقبل لمعادلة دبلوم مهندس دولة، تخصص Energie électrique الشهادة التالية:

- Titre d'ingénieur diplômé de l'institut polytechnique de Grenoble-Ecole nationale supérieure de l'énergie, l'eau et l'environnement - France, au titre de l'année universitaire 2013-2014,

مشفوعة بشهادة ملازم أعالي البحار مسلمة من المعهد العالي للدراسات البحرية بالدار البيضاء بتاريخ 5 يوليو 2010.

#### المادة الثانية

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 6 جمادى الأولى 1437 (15 فبراير 2016).

الإمضاء: لحسن الداودي.

وعلى مداوات مجلس جماعة النكور خلال دورته العادية المنعقدة بتاريخ 23 أبريل 2013 وكذا الاستثنائية المنعقدة بتاريخ 27 نوفمبر 2014 :

وعلى نتائج البحث العلني المباشر من 16 سبتمبر إلى 16 نوفمبر 2014،  
قرر ما يلي :

#### المادة الأولى

يؤذن بتخطيط حدود الطرق العامة المعنية فيها الأراضي المراد نزع ملكيتها الميمنة في الجدول أسفله والمرسومة حدودها في التصاميم المرفقة بأصل هذا القرار.

رقم الطريق	عرضها بالمتر الطولي	طولها بالمتر الطولي
29	12	905
35	12	451
37	15	120
39	09	48
38	09	138
43	12	235
45	10	1190
48	10	146
34	10	127

#### المادة الثانية

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

و حرر بالنكور في 4 رجب 1436 (23 أبريل 2015).

الإمضاء : محمد الجعواني.

قرار لرئيس مجلس جماعة النكور رقم 1446.15 صادر في 4 رجب 1436 (23 أبريل 2015) بتخطيط حدود الطرق العامة المعنية فيها الأراضي المراد نزع ملكيتها.

رئيس مجلس جماعة النكور.

بناء على القانون رقم 78.00 المتعلق بالميثاق الجماعي الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.02.297 الصادر في 25 من رجب 1423 (3 أكتوبر 2002) كما وقع تغييره وتتميمه :

وعلى القانون رقم 12.90 المتعلق بالتعمير الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.93.31 بتاريخ 15 من ذي الحجة 1412 (17 يونيو 1992) :

وعلى المرسوم رقم 2.92.832 الصادر في 27 من ربيع الآخر 1414 (14 أكتوبر 1993) لتطبيق القانون رقم 12.90 المشار إليه أعلاه وعلى القانون رقم 7.81 المتعلق بنزع الملكية من أجل المنفعة العامة وبالاحتلال المؤقت الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.81.254 بتاريخ 11 من رجب 1402 (6 ماي 1982) :

وعلى المرسوم رقم 2.82.382 الصادر في 2 رجب 1403 (16 أبريل 1983) بتطبيق القانون رقم 7.81 المشار إليه أعلاه :

وبعد الاطلاع على المرسوم رقم 2.12.458 الصادر في 16 من شوال 1433 (4 سبتمبر 2012) بالموافقة على التصميم والنظام المتعلق به، الموضوعين لهيئة مركز الجماعة القروية النكور بإقليم الحسيمة وبالإعلان أن في ذلك منفعة عامة :

## نظام موظفي الإدارات العامة

### نصوص خاصة

#### وزارة السياحة

قرار لوزير السياحة رقم 197.16 صادر في 17 من ربيع الأول 1437 (29 ديسمبر 2015) بتعيين ممثلي الإدارة والموظفين في

اللجان الإدارية المتساوية الأعضاء المركزية المختصة إزاء موظفي وزارة السياحة

وزير السياحة،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.58.008 الصادر في 4 شعبان 1377 (24 فبراير 1958) بمثابة النظام الأساسي العام للوظيفة

العمومية، كما وقع تغييره وتتميمه :

وعلى المرسوم رقم 2.59.0200 الصادر في 26 من شوال 1378 (5 ماي 1959) بتطبيق الفصل 11 من الظهير الشريف بمثابة

النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية بشأن اللجان الإدارية المتساوية الأعضاء، كما وقع تغييره وتتميمه :

وعلى قرار وزير السياحة رقم 3069.15 الصادر في 14 من شوال 1436 (31 يوليو 2015) بإحداث وتأليف اللجان الإدارية

المتساوية الأعضاء المركزية المختصة إزاء موظفي وزارة السياحة :

وعلى محاضر لجنة إحصاء الأصوات بتاريخ 6 أكتوبر 2015،

قرر ما يلي :

### المادة الأولى

يعين ممثلو الإدارة والموظفين، الرسميون والنواب، في اللجان الإدارية المتساوية الأعضاء المركزية المختصة إزاء موظفي

وزارة السياحة، كما يلي :

## اللجان المركزية

رقم اللجنة	بيان اللجنة المركزية		ممثلو الإدارة		ممثلو الموظفين	
	الإطار	الدرجة أو الدرجات	الرسميون	النواب	الرسميون	النواب
1	المصرفون	مصرف من الدرجة الأولى مصرف من الدرجة الثانية مصرف من الدرجة الثالثة	محمد لمرحوي المصطفى أبراهيمي	عمر دنينة محمد بيطمسن	أدهس الغندور الحسن والزويت	الحسين موكول نادية الطرش
2	المهندسون الرؤساء المهندسون المحاربون الرؤساء مهندسو التولدة المهندسون المحاربون مهندسو التطبيق أساتذة التعليم العالي أساتذة المساعدين أساتذة المؤهلين الأساتذة مفتشو المصالح الاقتصادية	مهندس رئيس من الدرجة الممتازة مهندس رئيس من الدرجة الأولى مهندس معاري رئيس من الدرجة الممتازة مهندس معاري رئيس من الدرجة الأولى مهندس التولدة من الدرجة الممتازة مهندس التولدة من الدرجة الأولى مهندس معاري من الدرجة الممتازة مهندس معاري من الدرجة الأولى مهندس التطبيق من الدرجة الممتازة مهندس التطبيق من الدرجة الأولى أساتذة التعليم العالي من الدرجة أ أساتذة التعليم العالي من الدرجة ب أساتذة التعليم العالي من الدرجة ج أساتذة التعليم العالي من الدرجة د أساتذة مساعد من الدرجة أ أساتذة مساعد من الدرجة ب أساتذة مساعد من الدرجة ج أساتذة مساعد من الدرجة د أساتذة مؤهل من الدرجة أ أساتذة مؤهل من الدرجة ب أساتذة مؤهل من الدرجة ج أساتذ من الدرجة الأولى أساتذ من الدرجة الثانية أساتذ من الدرجة الثالثة مفتش بمناز المصالح الاقتصادية	حسن الحدولي عبد الحق محتاج	إلهام بوج محمد بيطمسن	رابحة الزكري أدهس أوسلمت	نجيب عبدلاوي جمال بوزيد
3	المحردون الضيقون	محرد من الدرجة الأولى محرد من الدرجة الثانية محرد من الدرجة الثالثة محرد من الدرجة الرابعة تفتي من الدرجة الأولى تفتي من الدرجة الثانية تفتي من الدرجة الثالثة تفتي من الدرجة الرابعة	هند المسكني نوال بلليل	كريم الحسولي زينب السعدي	محمد الزعري محمد بلعواد	زكرياء المقدم أحمد البكري
4	المساعدون الإداريون المساعدون الضيقون	مساعد إداري من الدرجة الأولى مساعد إداري من الدرجة الثانية مساعد إداري من الدرجة الثالثة مساعد تفتي من الدرجة الأولى مساعد تفتي من الدرجة الثانية مساعد تفتي من الدرجة الثالثة	مصنف طيبي عذاف حكم	هند الطائي سلي الشرايط	سبيدي غلا قاسمي أبراهيم هوري	زكرياء سبيدي عبد القادر راشيدي

المادة 2. - ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 17 من ربيع الأول 1437 (29 ديسمبر 2015).

الإمضاء: لحسن حداد.



## إعلانات وبلاغات

إعلان إلى المستوردين والمصدرين  
تعديل لائحة المعشرين المقبولين في الجمرك تبعا لاجتماع  
اللجنة الاستشارية للمعشرين بتاريخ 2016.01.08

I. منح رخص قبول شخص معنوي لشركات اقترحت أشخاصا مؤهلين مرخص لهم كأشخاص ذاتيين

رخصة التعشير	اسم الشركة	اسم الشخص المؤهل
1579	شركة مايل أي ترانسبور أنترناسيونال ماروك	غوان عبد الله
1580	شركة ترانس هان	هاني عبد العزيز
1581	شركة يو ب اس	جوطي لحسن

II. منح رخص تعشير لشركات اقترحت أشخاصا مؤهلين مرخص لهم

رخصة التعشير	اسم الشركة	اسم الشخص المؤهل
1582	شركة فيكتوريس ماروك	الناصرى كمال
1583	شركة فيا علمي	العلمي العروسي حسن

III. منح رخص قبول شخص مؤهل لتمثيل شركة تعشير لشخص ذاتي مرخص له

رخصة التعشير	اسم الشركة	اسم الشخص المؤهل
660	شركة صوصيبي ماروكان دو ترانزيت أي سيرفيس	صافير نجاهة
564	شركة ترانزيت ديفازيو	لعراش المهدي

VI سحب رخصة قبول نتيجة المنح المذكور في II , III , IV

VI-1 سحب رخص القبول لأشخاص ذاتيين

رخصة التعشير	اسم المستفيد
1557	غوان عبد الله
1559	هاني عبد العزيز
1564	جوطي لحسن
1561	صافير نجاهة
1547	لعراش المهدي

## VI-2 سحب رخص القبول لأشخاص مؤهلين

رخصة التعشير	اسم الشركة	اسم الشخص المؤهل
564	ترانزيت ديفازيو	الناصرى كمال
854	ترانزيت علمي	العلمي العروسي حسن

## VI-3 سحب رخص القبول لأشخاص ذاتيين تخلوا عن رخصة التعشير

رخصة التعشير	اسم المستفيد
1082	كفطي عبد الحق

## إعلان

انتخاب أعضاء الغرفة التأديبية للمعشرين المقبولين  
في الجمرك الذي تم إجراؤه بتاريخ 14 يناير 2016.

تكوين مكتب الغرفة التأديبية للمعشرين المقبولين في الجمرك

المرشحون	رقم الرخصة	صفة المرشح	الوظيفة
محمد النومي	1363	الشخص المؤهل لتمثيل شركة فيدرال ترانزيت	رئيس
دوناس رشيد	1161	الشخص المؤهل لتمثيل شركة كونسونيس امنيوم	نائب أول للرئيس
بوشعيب خلدون	1087	الشخص المؤهل لتمثيل شركة ترانزيمانس	نائب ثاني للرئيس
المصطفى فاطمي	980	الشخص المؤهل لتمثيل الشركة العامة الإفريقية للتعشير	كاتب عام
إبراهيم اتباني	844	الشخص المؤهل لتمثيل شركة فايرا	أمين المال
البشير لوح	876	الشخص المؤهل لتمثيل شركة بروكر	مستشار
خليفة عرشاوي	952	مسير مؤسسة "عرشاوي استيراد تصدير"	مستشار
نحمانصي نور الدين	618	الشخص المؤهل لتمثيل شركة ترانزت ابرو ماريتيم	مستشار
أحمد الكافل	1058	الشخص المؤهل لتمثيل شركة سيكورا ترانس	مستشار
بو عبيدي حديجة	990	الشخص المؤهل لتمثيل شركة ترانزت ديتروا	مستشار